



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 24 ربيع الأول 1435
الموافق 26 جانفي 2014

فهرس

محضر الجلسة العلنية العشرين ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المناجم.

■ رد السيد وزير الطاقة والمناجم.

محضر الجلسة العلنية العشرين
المنعقدة يوم الأحد 24 ربيع الأول 1435
الموافق 26 جانفي 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: - السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحا

تغيير قانون المناجم الحالي، لإزالة النقائص التي حالت دون تطوير النشاطات المنجمية، فضعف المبالغ المخصصة للبحث المنجمي وكذلك استبعاد تمويله من قبل الدولة في قانون المناجم الحالي، جعل الاحتياطات تتراجع شيئا فشيئا وأصبحت غير كافية، مع العلم أن حيوية أي قطاع منجمي مرتبط بشكل كبير بمجهود الاستكشاف المنجمي. وعليه، فإن الأحكام الجديدة لمشروع قانون المناجم تسمح باستعمال عائدات الإتاوات المفروضة على استغلال المواد المعدنية، للتوجه لتمويل برامج الدراسات والبحوث المنجمية وإعادة تجديد الاحتياطات المنجمية.

كما أن مشروع القانون، يحفز المتعاملين العموميين والخواص على الشروع في أشغال البحث المنجمي، من أجل اكتشاف مكان أو احتياطات منجمية جديدة، وهذا بالسماح لهم بتشكيل احتياطات، قد يصل المبلغ إلى 10٪ من الربح على الدخل المعفى عن الضريبة.

فيما يخص جانبا آخر من هذا المشروع، يشجع مشروع القانون الباحثين والمتخصصين في الميدان المنجمي على إنجاز خريطة جيولوجية وجيوفيزيائية وكل الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية ماعدا الخرائط الجيولوجية المنتظمة التي تتطلب رخصة تسلمها وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

فيما يخص جانبا آخر كذلك وهو تعزيز الرقابة من أجل المحافظة على البيئة، يوجد حاليا 11 فرعا جهويا لشرطة المناجم التابعة للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد وزير الطاقة والمناجم، ممثل الحكومة ومساعديهما؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض السيد وزير الطاقة والمناجم لمشروع القانون المتضمن قانون المناجم ومناقشته من قبل أعضاء مجلس الأمة؛ ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد الوزير، فليفضل.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، في البداية، أود أن أشكر السيدة والسادة أعضاء اللجنة على النقاش الذي دار حول مشروع قانون المناجم.

السيد الرئيس، أريد أن أذكر للمجلس الموقر الأهداف الأساسية المرجوة من مشروع هذا القانون والمتمثلة في:

- النهوض بقطاع المناجم، لجعله مصدرا هاما لخلق الثروة وتوفير العائدات من العملة الصعبة.

- توفير مناصب عمل جديدة، خاصة في المناطق المعزولة.

- بعث وإنعاش البحث المنجمي، من خلال تعزيز الوسائل والموارد البشرية.

فيما يخص البحث المنجمي، لقد أصبح من الضروري

ربما - نقوم بشراكة مع مؤسسات عندها خبرة في هذا الميدان. فيما يخص مشروعاً آخر كبيراً وهو مشروع تطوير استغلال منجم الزنك والرصاص في وادي أميزور في ولاية بجاية، يجب الإشارة إلى أن الدراسة التي قام بها الشريك الأسترالي وطريقة الاستغلال كانت غير مقبولة من طرف المتخصصين من الطرف الجزائري، لأنها كانت تشكل خطورة على البيئة وحتى على السكان، ونحن ندرس في الحين طريقة استغلال أخرى مع شركات مختصة في هذا الميدان.

مشروع آخر مهم وهو تثمين الفوسفات وتطوير صناعة الأسمدة الفوسفاتية: تمتلك الجزائر احتياطياً هاماً من الفوسفات يقدر بحوالي أكثر من 2 مليار طن من الفوسفات، تقرر إنشاء قطب صناعي لتثمين وتحويل هذه الاحتياطات وإنتاج 3 مليون طن سنوياً من الأسمدة الفوسفاتية، ويهدف هذا المشروع أساساً إلى تحويل الفوسفات، والمشروع الأول يكون - إن شاء الله - في وادي كبريت في ولاية سوق أهراس والثاني في ولاية تبسة، وسيتم، إن شاء الله، إنجاز 03 وحدات لإنجاز حامض الفوسفريك بطاقة 1 مليون ونصف المليون طن سنوياً والتي تسمح لنا بإنجاز 3 وحدات أخرى بطاقة 3 ملايين طن سنوياً لإنتاج الأسمدة الأساسية الفوسفاتية، ويساهم هذا المشروع في خلق حوالي 7.000 منصب شغل مباشر أو غير مباشر.

هذه - سيدي الرئيس والسيدات والسادة - بعض الجوانب من مشروع القانون، وأنا مستعد للرد على انشغالات أعضاء هذا المجلس الموقر، شكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقرأ على مسامعنا مضمون التقرير التمهيدي المعد من طرف اللجنة حول مشروع القانون موضوع الدراسة.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير الطاقة والمناجم، ممثل الحكومة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

تغطي 48 ولاية، ومن المنتظر إنشاء فرعين آخرين، خاصة في الجنوب وهناك برنامج طموح لتوظيف وتأهيل شرطة المناجم شرع فيه القطاع في سنة 2012 والذي سمح برفع عدد شرطة المناجم إلى حوالي أكثر من 70.

فيما يخص النقاش - السيد الرئيس - كان فيه رأي المجلس الشعبية البلدية أو الولاية في عملية منح التراخيص المنجمية. أود أن أؤكد هنا بأن هذا الانشغال سيتم التكفل به في النصوص التطبيقية لمشروع هذا القانون فيما يخص انشغالا آخر، وفيما يخص دفع ناتج الإتاوات إلى البلديات، أريد أن أذكر بأن ناتج تحصيل هذه الإتاوة يدفع حالياً إلى الصندوق الخاص بالجماعات المحلية، غير أننا سنعمل، إن شاء الله، مع الجهات المعنية من أجل تخصيص نسبة معينة للبلديات التي توجد على أراضيها المشاريع المنجمية، بهدف تشجيع الاستثمار.

سيدي الرئيس، السيدات السادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لقد تطرق النقاش أيضاً إلى بعض المشاريع الكبرى لهذا القطاع، أريد أن أذكر ثلاثة منها:

1 - منجم غاز جبيلات: أود أن أؤكد هنا أن مشروع تطوير منجم غاز جبيلات يشكل بالنسبة لقطاع الطاقة والمناجم تحدياً كبيراً لتطوير صناعتنا، الهدف المرجو من استغلال هذا المنجم هو تلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة من الحديد والمواد الفولاذية وكذا ضمان مداخل هامة من العملة الصعبة، نظراً لكون هذا المشروع سيقبل من استيراد المواد الحديدية، وقد تم لهذا الغرض إنشاء شركة بين مجمع سوناطراك 55٪ ومجمع مناجم الجزائر 25٪ ومجمع سيدار 20٪. وسيسمح هذا المشروع في مرحلة الإنجاز بتوفير 15.000 منصب شغل وفي مرحلة الاستغلال بنخلق 5.000 منصب شغل مباشرة و25.000 منصب شغل غير مباشر.

الاستثمارات لهذا المشروع، تصل إلى حوالي 15 مليار دولار. 2- منجم الباريت بشار: ستفتح في سنة 2014، إن شاء الله، بعض المناجم، خاصة التي كانت مغلقة أذكر منها: في ولاية سطيف، خرزة يوسف وشعبة الحمراء، ولاية باتنة إيشمول، ونحن ندرس كذلك لفتح منجم جديد للباريت في ولاية بشار.

فيما يخص كذلك منجم الذهب، كانت هناك صعوبات في الماضي مع شركة أسترالية، ولكن سنفتح مجدداً هذا المنجم وربما شراكة مع شركات أخرى، سنبدأ لوحدنا ثم -

فيه أعضاؤها الآراء حول الأحكام التي تضمنها وشخصوا بدقة المشاكل التي يعرفها القطاع، وتساءلوا عن أسباب عجز كل القوانين الصادرة المتعلقة بالقطاع عن إخراجها من الوضع الذي آل إليه، إذا كان المشكل يكمن في القوانين، وأعابوا عملية تعديل هذا القانون وغيره من القوانين في فترات وجيزة، كما تطرقوا إلى غياب الجدية المطلوبة في إعداد مشاريع القوانين لضمان قابليتها للتطبيق، وكذا إلى الامتيازات التي تمنح للمستثمرين من خلال إعفائهم من الرسوم، الأمر الذي يحرم الخزينة العمومية من فرص ضمان مداخيل إضافية هي في أمس الحاجة إليها، إضافة إلى هذا تناولوا موضوع إدماج الشباب في استغلال المحاجر لما يوفره هذا النشاط من فرص عمل كثيرة، ومن المواضيع الأخرى التي كانت ضمن انشغالاتهم بقاء الشركات في مكان الاستغلال رغم انتهاء استغلال المنجم وصلاحيته الرخصة، وأهمية إدماج المنتخبين المحليين في عملية استغلال المحاجر، وسجلوا جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات بخصوص هذه المواضيع، إلى جانب بعض التوصيات لإدراجها في التقرير التكميلي.

كما عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم الأربعاء 22 جانفي 2014، برئاسة رئيس اللجنة، حضره ممثل الحكومة، السيد يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم، وعدد من إدارات الوزارة، قدم فيه ممثل الحكومة عرضا لنص القانون المتضمن قانون المناجم، تطرق فيه إلى أسباب تقديمه والأحكام التي تضمنها، وقد أتبع العرض بتقديم مقرر اللجنة الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي سجلتها اللجنة من خلال دراستها للنص، بعد ذلك أجاب ممثل الحكومة وبصفة إجمالية على النقاط التي طرحت خلال الاجتماع.

وفي صبيحة يوم الخميس 23 جانفي 2014، عقدت اللجنة جلسة عمل بمكتبها برئاسة رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ما أجاب به ممثل الحكومة على أسئلة وانشغالات وملاحظات اللجنة، ووضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير التمهيدي الذي يشتمل على مقدمة، عرض ومناقشة النص وخلاصة.

تقديم ممثل الحكومة نص القانون

والمناقشة الذي أثير حوله

بعد أن تطرقنا في مقدمة هذا التقرير إلى القوانين التي صدرت حول القطاع وأسباب تقديم نص القانون المتضمن

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمن قانون المناجم.

المقدمة

عرف القطاع المنجمي في بلادنا منذ الاستقلال وحتى الآن، إصدار عدد من القوانين كان أولها القانون رقم 84-06، المؤرخ في 28 جانفي سنة 1984، والمتضمن قانون المناجم، والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 91-24، المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 1991، وتم إلغاؤه بموجب القانون رقم 01-10، المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم، الذي عدل وتم بموجب الأمر رقم 07-02، المؤرخ في أول مارس سنة 2007، وهي قوانين كان الهدف من تقديمها وتعديلها الدفع باتجاه تطوير الصناعة المنجمية، المتعلقة بنشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة، المحددة في هذا القانون، إلى جانب تشجيع واستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا الميدان، هذا بالتوازي مع إخضاع المؤسسات العاملة في القطاع إلى معايير النظافة وشروط الأمن وحماية البيئة.

إلا أنه وبالرغم من القوانين الصادرة، فإن النتائج المحصل عليها لم ترق إلى المستوى المنشود، ولم تحقق الأهداف المتوخاة منها، بل على العكس من ذلك صاحبها تراجع في عمليات الاستثمار وركود في الإنتاج الوطني من المواد المنجمية، عدا تلك الموجهة لمواد البناء، وهي أسباب كانت كافية لتقديم هذا النص.

ومهما كانت أسباب الإخفاق، فإن النص الجديد ومن خلال ما تضمنه من أحكام، يأتي ضمن مساعي الدولة للوصول إلى الأهداف المسطرة في مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة التي ينتظر أن يلعب فيها قطاع المناجم دوره مستقبلا إلى جانب القطاعات الأخرى.

هذا، وقد أحال السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، نص القانون المتضمن قانون المناجم، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، بتاريخ 20 جانفي 2014، لدراسته ومناقشته وإعداد تقرير تمهيدي حوله.

ولهذا الغرض، شرعت اللجنة في دراسة ومناقشة هذا النص في اجتماع عقده برئاسة السيد عبد القادر شنيبي، رئيس اللجنة، صباح يوم الثلاثاء 21 جانفي 2014، تبادل

- هل هناك سياسة واستراتيجية وطنية لتطوير البحث المنجمي في البلاد؟

- هل هناك غلاف مالي مخصص للبحث المنجمي؟ وكم يبلغ؟

- ما أسباب عزوف الاستثمار الأجنبي، أو ضعفه على الأقل، رغم التسهيلات القانونية والتحفيزات المادية التي نص عليها القانون رقم 01-10، المتضمن قانون المناجم؟

- ما هي المعادن الأكثر جاذبية أو الأكثر جلبا للاستثمار الوطني والأجنبي؟

- كم يبلغ عدد العاملين في قطاع المناجم، لاسيما المختصين؟

- لماذا تُعطى الأولوية للمتعاملين الأجانب للاستثمار في القطاع المنجمي؟

- ما مصير منجم استغلال الذهب بتمنراست، الذي توقف نشاطه؟

- لم يمنح نص هذا القانون الحماية اللازمة لذوي الأملاك العقارية عند القيام بعمليات الاستغلال المنجمي، التي كان يمنحها القانون رقم 01-10، المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001، والمتضمن قانون المناجم.

- لماذا نص القانون على استحداث وكالتين منجميتين، بدلا من الاكتفاء بواحدة؟

- لماذا لا تخول صلاحية منح الجماعات المحلية التراخيص المنجمية، لاستغلال المقالع ذات القدرة الإنتاجية المحدودة؟

- لماذا تأخرت الجزائر في الاستغلال المنجمي حتى اليوم، رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها البلاد؟

- هل هناك تفكير في إدماج تشغيل الشباب في القطاع المنجمي، وبالأخص بالنسبة للمقالع الصغيرة؟

- يلاحظ عدم نص هذا القانون على حق الشفاعة الذي تملكه الدولة.

- يلاحظ عدم وجود تصنيف للمواد المنجمية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.

- يلاحظ اعتماد البحوث والدراسات في المجال المنجمي على الجانب النظري، وافتقارها إلى الجانب التقني، وعدم وجود معاهد متخصصة في البحث المنجمي.

- عدم مراعاة شروط الأمن وحماية البيئة وكذا الصحة العامة في استغلال بعض المكامن المنجمية.

- غياب المتابعة المطلوبة لمرحلة ما بعد استغلال المنجم،

قانون المناجم، الجديد، الذي يحتوي على 194 مادة موزعة على أحد عشر بابا، تتطرق فيما يلي باختصار إلى العرض الذي قدمه ممثل الحكومة لنص القانون والأسئلة والانشغالات والملاحظات التي طرحها أعضاء اللجنة ومجمل الأجوبة والتوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة.

1- تقديم ممثل الحكومة نص القانون:

أوضح ممثل الحكومة في مجمل العرض الذي قدمه أمام اللجنة، أن التشريع المنجمي الحالي الصادر بموجب القانون رقم 01-10، المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001، جاء لإعادة بعث الحركية في القطاع المنجمي الوطني من جديد، من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل في إطار التنمية المستدامة، غير أن الواقع أظهر أن هذا الإطار القانوني قد شابه القصور في عدة جوانب، الأمر الذي أثر على نمو القطاع وتطوره، حيث شهد الإنتاج المنجمي تراجعا ملحوظا رغم الإجراءات المقررة، وذلك في وقت نحن في أمس الحاجة إلى استغلال جميع مقدرات اقتصادنا. وعليه، يضيف ممثل الحكومة أن نص هذا القانون جاء بهدف التكفل بالانشغالات القطاع، من خلال لا سيما، إبقاء العناية اللازمة للبحث المنجمي وجعله من صميم تدخل الدولة، باعتبار أن تنمية القدرات المنجمية الوطنية لن تتم بغير ذلك، كما يولي نص القانون أهمية لمفهوم المواد المنجمية الاستراتيجية، وهذا للأهمية التي تحتلها هذه الأخيرة في التشريعات المنجمية في الوقت الحاضر.

علاوة على ما تقدم، تطرق ممثل الحكومة إلى الإجراءات المقترحة فيما يخص لا سيما، كيفية ممارسة نشاطات البحث والاستغلال المنجميين، حقوق والتزامات المتعاملين، الأحكام الجبائية والمالية، وغيرها من المحاور الرئيسية التي تضمنها نص القانون.

2 - مناقشة نص القانون بحضور ممثل الحكومة:

لقد تمحور ما سجلته اللجنة خلال دراستها للنص حول العديد من النقاط، كانت محل مناقشة مع ممثل الحكومة، نستعرضها فيما يلي:

(أ) الأسئلة والانشغالات والملاحظات التي تمحور حولها النقاش:

ما هي أسباب تقديم نص قانوني جديد بدلا من تعديل القانون الساري المفعول؟

- ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تراجع الصناعة المنجمية في الجزائر؟

الوطني من المواد المنجمية غير الموجهة للبناء. ولهذا، اعتبر ممثل الحكومة أنه كان من الضروري إنعاش البحث المنجمي الذي ستُجند له إمكانيات معتبرة تتركز على مجموعة من الإجراءات، منها تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية للديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي. كما أكد ممثل الحكومة أن النص أعاد النظر في نظام استغلال النشاطات المنجمية، من خلال إدخال نظام خاص لاستغلال المواد المنجمية الاستراتيجية، ونظام عام لاستغلال المواد المنجمية غير الاستراتيجية، مع الاستغناء عن نظام الامتياز المعمول به حالياً.

وبخصوص القدرات الوطنية المنجمية، أوضح ممثل الحكومة أنها واعدة، وتشتمل على العديد من المواد على غرار: الحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص، الملح، الذهب، الرخام... إلخ، ويبقى المشكل الأساسي في ترقية وتعزيز البحث المنجمي، قصد استغلال هذه الإمكانيات اقتصادياً، سواء لتلبية الحاجيات الوطنية أو للتصدير.

وبشأن مشكل التكوين في القطاع، أكد أنه وبغرض ضمان التأطير التقني والفني في المجال المنجمي، تم استحداث المعهد الوطني للمناجم سنة 2012، الذي سيساهم في دعم قدرات التسيير وتحسين طاقات استغلال الثروة المنجمية التي تزخر بها البلاد، علماً أن هذه المؤسسة ستضمن تكويناً متخصصاً للتقنيين السامين والمهندسين في مختلف مجالات قطاع المناجم، إلى جانب ذلك، تضمن جامعة عنابة حالياً تكويناً عالياً في مجال البحث المنجمي، كما تجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى مساهمة بعض المتعاملين الخواص المتدخلين في القطاع في تكوين وتأطير المستخدمين.

وعن سبب استحداث الوكالتين المنجميتين، أكد ممثل الحكومة أن الهدف من ذلك هو عقلنة عمل الهيئتين، وتفادي التضارب في الصلاحيات الذي ساد سير الوكالات السابقة ولاسيما في منح التراخيص المنجمية؛ وفي هذا الإطار، يحدد النص مجال اختصاص الوكالتين ونطاق عملهما بوضوح، سواء في مجال منح التراخيص المنجمية، أو مراقبة قواعد الفن المنجمي.

وبخصوص استغلال منجم الذهب بتمنراست، أكد ممثل الحكومة أنه ونظراً للتجارب السابقة تم استحداث مؤسسة عمومية ستعمل في إطار الشراكة الروسية على

وما تخلفه هذه العملية من آثار سلبية، لاسيما على البيئة وصحة وأمن المواطن.

- غياب الصرامة في متابعة مدة الرخص المنجمية الممنوحة، لاسيما بعد انتهاء صلاحيتها.

- نص قانون المناجم على استحداث «شرطة المناجم» على مستوى الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية؛ ألا يشكل ذلك تعارضاً مع مهام باقي أسلاك الرقابة التابعة لإدارات أخرى مثل قطاع البيئة؟

- لماذا تم توسيع الإعفاءات الجبائية إلى كافة الأنشطة المنجمية، بغض النظر عن طبيعة المكامن المستغلة؟

- ألا يؤدي منح امتيازات ضريبية للمستثمرين في المجال المنجمي، إلى دفع الشركات للاستغلال بهدف الكسب دون مراعاة الجوانب الأخرى المتعلقة بالبيئة والأمن وصحة المواطن؟

- هل تم استرجاع أرشيف المناجم؟

(ب) الردود والتوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة: لقد أجمل ممثل الحكومة ردوده على النقاط التي طرحتها اللجنة بما يلي:

حول سبب مراجعة الإطار التشريعي المنظم لقطاع المناجم في بلادنا، أوضح ممثل الحكومة أن القطاع لم يحظ بالعناية اللازمة في الماضي، لعدة أسباب موضوعية، مثل نقص التأطير الوطني في هذا المجال، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى التعاون الأجنبي، ولاسيما في فترة الستينات، حيث بلغ تعداد المتعاونين الأجانب ما يقارب 300 متعاون، وهو ما أدى بطبيعة الحال، إلى استكشافات مهمة آنذاك. غير أنه ومع انتهاج سياسة إعادة هيكلة القطاع العمومي في الثمانينات، فقد هذا القطاع المنجمي الديناميكية التي كان يعرفها، وبالأخص نتيجة مغادرة المتعاونين الأجانب، وعدم سد هذا النقص من خلال التأطير الفني الوطني.

أما خلال فترة التسعينيات، ونظراً للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد، بقي القطاع يراوح مكانه إلى غاية سنة 2001، وهي سنة إصدار القانون رقم 01-10، المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001، المتضمن قانون المناجم، الذي كان يهدف إلى إعادة إنعاش القطاع المنجمي من جديد، غير أن النص كان يستثني الدولة من تمويل أنشطة البحث المنجمي، تاركاً ذلك للمتعاملين الخواص، الذين لم يشهد لهم إقبال في هذا الخصوص، وهو ما ترتب عنه تراجع وركود الإنتاج

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، معالي وزير الطاقة والمناجم، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نشكر اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي القيم. إن المشروع المتضمن قانون المناجم الذي هو بين أيدينا، الغرض منه إعادة بعث النشاط المنجمي في الجزائر، وخلال عرض الأسباب التي أدت إلى تراجع هذا النشاط، حسب مضمون هذا المشروع، لم تكن واقعية - حسب رؤيتنا - ولا تتمثل في نفاذ الاحتياطات المنجمية ونقص الجهودات وعدم مشاركة المستثمر الخاص والأجنبي... إلخ، إذ كأننا نحصر مشاكل قطاع بحجم قطاع المناجم في سببين أو ثلاثة فقط، لكن الحقيقة أكبر من ذلك.

معالي الوزير،

حتى نتجنب أخطاء الماضي، يجب فتح نقاش واسع بين جميع الأطراف المعنية بهذا القطاع.

ونطرح السؤال: لماذا هذا العزوف من قبل المستثمر الخاص الوطني والأجنبي، وعدم اقتحامه هذا النشاط بالشكل المطلوب، وبالأخص استغلال المعادن الباطنية؟ إن الواقع المتأزم لقطاع المناجم، يفقد إلى رؤية استراتيجية، مع غياب برامج للتأهيل، وفق مخطط تنموي لتطوير قدراته وتجديد تجهيزات مؤسساته.

معالي الوزير،

إن هذا القطاع استهلك أموالا طائلة ولم يحقق النتائج المرجوة.

إن الإهمال والتسيب لمناجم الذهب والفوسفات والحديد، على الرغم من وجود الشريك الأجنبي في بعض الأحيان، لكنها تعاني صعوبات مالية وتقنية وهناك تراجع من سنة إلى أخرى وهي في تدهور مستمر.

معالي الوزير،

إن نجاح قطاع المناجم لا يكفيه النوايا الطيبة للمسؤولين، إنما يتطلب وضع استراتيجية شاملة وعميقة بنظرة مستقبلية وأهداف طموحة وتنسيق بين المشاريع، بفكر استثماري

استغلال هذا المنجم من جديد. وبخصوص توفر القطاع على الأرشيف المنجمي، أوضح أن هذا الأخير متوفر ويتضمن مختلف المعطيات الجيولوجية لمرحلة ما قبل الاستقلال.

وبشأن منح الولاية صلاحية استغلال المقالع، أكد أن الحل الذي تبنته الحكومة حل توافقي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المحلية، وشروط الرقابة الصارمة الواجب توفرها في استغلال الأنشطة المنجمية.

وعن سبب التأخر في استغلال منجم «غار جبيلات»، أوضح ممثل الحكومة أن المشكل الأساسي في هذا الموضوع هو ارتفاع التكلفة الإنتاجية التي يطرحها استغلال المنجم، لاسيما شروط معالجة المنتوج والنقل كذلك.

وبشأن وضعية المناجم التي انتهى النشاط فيها مثل منجم الفحم بالقنادسة وغيره من المناجم، أوضح ممثل الحكومة أن الأمر يتطلب جهودا كبيرة، وقد تم في البداية تهيئة موقع القنادسة لاستغلاله كمساحات خضراء وستعمم هذه التجربة على المواقع الأخرى.

الخلاصة

يمكن القول في خلاصة دراسة اللجنة لنص القانون المتضمن قانون المناجم، أن الأسباب التي دعت إلى تقديمه، كما ورد في عرض الأسباب، تكمن أساسا في عجز الإطار القانوني الحالي المنظم للقطاع في بلادنا عن تحقيق الأهداف التي سن من أجلها، وتسجيل نقائص كثيرة من خلال تطبيقه لأزيد من عشر سنوات، فكان لابد من تدارك تلك النقائص، لتمكين الدولة من الاستثمار في القطاع، وتطوير الصناعة المنجمية التي تتطلب إمكانيات ووسائل معتبرة، مع الاحتفاظ بخيار الشراكة الأجنبية، ما دامت هذه الأخيرة تصب في مصلحة الجماعة الوطنية، والنهوض بالقطاع ليساهم في التنمية المستدامة.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمن قانون المناجم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ والآن نشرع في النقاش العام، والمسجل الأول للتدخل هو السيد حسني سعيدي، فليتكلم.

وإرادة سياسية.

إن الركود الذي يعرفه قطاع المناجم، بالرغم من أن الجزائر تتوفر على احتياطات هامة من الخامات المعدنية، يرجع إلى ضعف المؤسسات المتخصصة في الدراسات والاستكشاف، وأصبحت الآن تعاني الإفلاس، منها على سبيل المثال مؤسسة (ORGM) ومن الأسباب كذلك عدم متابعة الدراسات والاستكشافات التي أنجزت، التخلي عنها بسهولة.

بالإضافة إلى الوسائل البدائية التي تعتمد عليها المؤسسات الوطنية في البحث والتنقيب، عوض الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة والأقمار الصناعية التي تستعملها الدول المتطورة، وكذلك توجه المستثمر المحلي لنشاط استغلال المقالع الموجهة لمواد البناء لأنها غير مكلفة.

وفي هذا الباب - معالي الوزير - نفتح قوسا، حيث نجد أن بعض مسؤولي هذا القطاع يمنحون تراخيص عشوائية لنشاطات المحاجر، داخل النسيج العمراني، وكذا بجانب المستثمرات الفلاحية، لما لها من انعكاسات سلبية على سلامة وصحة المواطنين والبيئة بشكل عام؛ وهذا ما حدث - للأسف - بولاية بشار، هناك 21 محجرة تقع بالمرح الجنوبي لمقاطعة بشار الجديد، أصبح سكانها يستنشقون الغبار المنبعث من هذه المقالع لأنها قريبة من مساكن المواطنين.

على أي أساس تم منح هؤلاء الخواص تصاريح للاستغلال التي لم تراعى سلامة وصحة المواطنين، وبعد احتجاج السكان لعدة سنوات على نشاط المحاجر، تقرر مؤخرا للسلطات الولائية الحالية تعليق 12 محجرة، بعد معاناة لسنوات طويلة، ومنتظر غلق باقي المحاجر وتحويلها إلى مواقع أخرى.

معالي الوزير،

وفي الأخير، إننا نملك الأسباب والوسائل لإنجاح وتطوير هذا القطاع والارتقاء به إلى المواصفات العالمية.

إن من بين الأسباب لتفعيل هذا النشاط، هو جلب المستثمر الأجنبي المتخصص ذي السمعة العالمية والكفاءة العالية، وتكون الشراكة في المناجم وبالأخص التي يصعب على المستثمر المحلي استغلالها، مثل مناجم الذهب والفوسفات والحديد، وتكون الشراكة بعقلية (رابح - رابح) والهدف هو تنشيط هذا المجال، مع فرض رقابة كافية

وشفافية كاملة.

وحتى تتمكن من خلق ثروة وخلق مناصب شغل وكسب الخبرة الدولية اللازمة في هذا الاختصاص وتنويع الصادرات بالنسبة للمواد المنجمية غير تلك الموجهة لمواد البناء.

نشكر لكم كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة الآن للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الطاقة والمناجم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد معالي الوزير على تقديم نص هذا القانون، والشكر موصول للسيد رئيس اللجنة وأعضائها على الجهود المبذولة.

أثمن ما جاء في قانون المناجم من إجراءات وقوانين، من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس للدولة، وهذا لأجل تحسين قطاع المناجم، أما الانشغال الذي أردت أن يكون محور مداخلتي هذه التي ستكون خارج قانون المناجم، أستمح السيد الرئيس والسادة الزملاء في تطرقي لبعض الانشغالات.

إن كافة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة والمتعلقة بتحسين المستوى المعيشي للمواطن بصفة عامة، والجنوب بصفة خاصة، إلا أن بعض الانشغالات التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم، من جراء عدة تناقضات داخل السياسة التي تتخذها مؤسسة سوناطراك والتي تثبت فشلها في المعالجة الحقيقية لمشكل التشغيل في الجنوب، والتي تجعل في كل مرة الشارع ملاذا للمطالبة بحقوق التشغيل، ومن بين ذلك كله نجد تصريحات المسؤولين عن

العمل على أساس عدم إعادة التعاقد لأسباب نجهلها، على سبيل المثال تم طرد 09 عمال من شركة نقل عبر الأنابيب بعين أمناس ولم يتم تجديد العقد لهم بحجة أن التجديد يتم في المديرية العامة لسوناطراك، مما جعل هؤلاء الشباب بعد سنتين من العمل في هذه المؤسسة دون عمل اليوم لذا نطلب منكم إعادة النظر بصفة خاصة في هذه المناطق الحدودية، وهذا من أجل تحفيز هذا الشباب لكي يساهم أكثر في أمن المنطقة، خاصة في جانب المعلومات، لأن الجيش والمصالح الأمنية لا تكفي وحدها، إن لم يتم التعاون من طرف شباب وسكان هذه المناطق، لأن المواطن هو أساس الأمن والمصالح الأمنية ماهي إلا أداة، فكيف لشباب وهو في منطقة بترولية يوجد فيها ست مديريات جهوية تابعة لسوناطراك وأكثر من مائة مؤسسة خاصة وهو بطال ودون عمل .

سيدي الرئيس،
معالي الوزير،

يجب أن تتوفر النية لحل هذا المشكل الذي أتعب سكان الجنوب والمسؤولين المحليين وعطل التنمية بهذه الولايات. كما نرى ضرورة إعطاء صلاحيات التوظيف للمديرين الجهويين على المستوى المحلي وتكون الفرصة لجميع شباب هذا الوطن حسب المؤهلات.

أما بالنسبة للوعود التي لم تنفذ، نطلب من معاليكم تنفيذ الوعود التي تم التصريح بها لسكان هذه الولاية، لأن عدم تنفيذ هذه الوعود لم يزد المواطن في الجنوب إلا كرها في هذه المؤسسات التي رأى فيها كثيرا من الظلم والتهميش لسكان هذه الولايات.

أما بالنسبة للحكومة، فيجب أن تقوم بإعادة تفعيل التعليمات لهذه المؤسسات وتكون أشد صرامة، وتتم المتابعة من طرف الحكومة، لأنه ليس من المعقول أن تعليمات الوزير الأول لا تطبق في هذه المؤسسات التي أصبحت خارج القانون.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري: بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا القطاع لا تحمل ضمن طياتها الشجاعة الكاملة لحل المشاكل وتجسيد الوعود التي يتم التصريح بها في كل مرة وفي كل زيارة عمل .

حيث نسجل أن في الزيارة الأخيرة التي كانت بمناسبة 24/02/2013 التي قام بها السيد معالي الوزير الأول رفقة السيد وزير الطاقة والمناجم، والمدير العام لسوناطراك، أنه تفضل وزير الطاقة والمدير العام لسوناطراك بعود لسكان إليزي وبحضور السيد الوزير الأول الذي أصدر تعليمات صارمة في هذا الإطار، إلا أنه لا تعليمات ولا وعود نفذت إلى يومنا هذا.

كما أننا راسلنا وحاولنا الاتصال بوزير الطاقة أو المدير العام لسوناطراك، من أجل التذكير، ولكن نظرا لانشغالاتهم الكبيرة عن ولاية إليزي لم يحدد لنا موعد.

سيدي الرئيس، من بين هذه الوعود:

1 - فتح مركز التكوين بولاية إليزي، تابع لمؤسسة سوناطراك، لتأهيل اليد العاملة حسب احتياجات هذه المؤسسة.

2 - إنجاز محطة كهربائية لتزويد سكان إهرير بمولدات كهربائية.

3 - تدعيم مستشفى عين أمناس بسيارات إسعاف رباعية الدفع.

4 - تدعيم فريق كرة القدم بحافلات النقل.

5 - إستصلاح محيطات فلاحية لفائدة الشباب.

6 - حفر بئر عميق بمنطقة تاست من طرف شركة (ENTP).

7 - إدماج عمال تيقنتورين في مؤسسة سوناطراك.

وبعد كل الآمال التي علقها شباب سكان ولاية إليزي على هذه الوعود، إلا أنها لم تنفذ إلى يومنا هذا.

أما الانشغال الكبير، فهو مشكل التوظيف، حيث نرى أنه رغم التعليمات الصادرة عن الوزير الأول التي تجبر المؤسسات البترولية على أن يكون التوظيف على المستوى المحلي، إلا أن مؤسسة سوناطراك مازالت تمارس نفس السياسة القديمة التي يتم فيها التوظيف على مستوى العاصمة، خاصة بالنسبة للإطارات التي يتم توظيفها من قبل المديرية العامة لسوناطراك على أساس جهوي.

ويبقى شباب إليزي والجنوب يعاني من هذا المشكل، في عدم منحهم الفرصة لكي يصبحوا إطارات داخل هذه المؤسسة، بل أكثر من هذا إذ يتم طرد شباب المنطقة من

ويتضمن هذا القانون سلسلة من الأحكام المالية والجمركية التحفيزية لفائدة المستثمرين أذكر منها:

- إعفاء على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات والمواد المستعملة في النشاط المنجمي،
- إعفاء على القيمة المضافة فيما يخص الخدمات مثل الدراسات وعمليات الكراء،
- إعفاء على الحقوق والرسوم الجمركية فيما يخص التجهيزات والمواد والمنتجات الموجهة للنشاط المنجمي.

لدي بعض التساؤلات لمعالي الوزير:
تشير المادة 8 من هذا القانون إلى قائمة - تفوق المئة - من المواد المعدنية والمتحجرة التي تدخل في نظام المناجم، أذكر منها:

- المواد المعدنية المشعة.
- المواد القودية الصلبة.
- المواد المعدنية الفلزية.
- الأحجار النفيسة وشبه النفيسة.

سؤالي هو:

هل من الممكن أن نتعرف بصفة وجيزة على ما هو مستغل الآن من مواد معدنية في بلادنا؟

ذكرتم في عرضكم - معالي الوزير - الحديد والذهب والباريت والفوسفات والزنك والرصاص، هل يوجد إمكانيات أخرى فيما يخص هذه المعادن؟

الملاحظة الثانية، متعلقة بتكوين الموارد البشرية، من دون شك أن النهوض بالنشاط المنجمي، له آفاق واعدة فيما يخص التشغيل وسيساهم في تقليص نسبة البطالة، لاسيما في المناطق النائية والمحرومة.

وسيتطلب إنعاش البحث المنجمي تعزيز الوسائل والموارد البشرية للهياكل أو الأسلاك المذكورة في هذا القانون:

- وكالة المصلحة الجيولوجية المكلفة بأشغال المنشآت الجيولوجية، والجرد المعدني والإيداع القانوني للمعلومة الجيولوجية،

- الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، المكلفة بتسيير الممتلكات المنجمية،

- الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي،

- شرطة المناجم،

- وتقنيين وخبراء وأعاون مختصين في المناجم...

فيما يخص تكوين العنصر البشري، ما لاحظته في

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

جاء هذا المشروع لاستبدال قانون المناجم الحالي، الصادر في 2001، والهدف من هذا القانون هو استكشاف مكامن جديدة وزيادة الاحتياطات المنجمية في بلادنا. ورغم الاحتياطات الجيولوجية المعتبرة التي تملكها بلادنا، لوحظ منذ أكثر من ثلاثة عقود تراجع في الاستثمارات في النشاطات المنجمية وعدم استكشاف مكامن منجمية جديدة، قابلة للاستغلال.

لا يخفى على أحد أن النشاطات المنجمية تكلف أموالا كبيرة، وتشترط تسخير إمكانيات معتبرة، ومقاربة اقتصادية، وتعتبر مصدرا هاما لخلق الثروات، مصدرا للإيرادات بالعملية الصعبة، وأيضا مصدرا للتشغيل وإنشاء أقطاب تنموية جديدة.

ويتضمن هذا القانون سلسلة من الإجراءات، الهدف منها هو إنعاش البحث المنجمي.

وحسب ما جاء في هذا القانون، صنف النشاطات في المجال المنجمي حسب نظامين: النظام العام والنظام الخاص.

- يطبق النظام العام على نشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية والمتحجرة غير الاستراتيجية،

- أما فيما يخص النظام الخاص، فيطبق هذا النظام على نشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية والمتحجرة المصنفة «استراتيجية»، وتمنح التراخيص في إطار هذا النظام خصيصا للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بإمكانية تعاقد مع الغير بشرط أن تحترم قاعدة 51/49.

أنوه بهذا الإجراء الذي يكرس السيادة الوطنية على الثروات ذات الطابع الاستراتيجي.

كما أرحب بكل ما جاء في الباب التاسع من هذا القانون، حول الإجراءات الردعية في حالة ارتكاب مخالفات، من طرف العاملين، سواء كانوا في مجال التنقيب المنجمي، أو في مجال الاستكشاف، أو في مجال الاستغلال، وخاصة الالتزامات المفروضة على كل العاملين، فيما يتعلق بحماية البيئة والثروة النباتية والحيوانية والثروة الثقافية.

وضرورة تحرير اقتصادنا الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات، وبالتالي لتقلبات السوق النفطية العالمية، لكن قلما نهتم ونولي الرعاية الكافية لقطاع المناجم، باعتباره مصدرا آخر من مصادر خلق الثروة وتوفير الإيرادات بالعملية الصعبة.

واليوم، ومن خلال مناقشة وإثراء هذا المشروع الخاص بقطاع المناجم، يتيح لنا السيد وزير الطاقة والمناجم فرصة تسليط الضوء على مواطن القوة وكذا مواطن الضعف في هذا الحقل الشاسع، شساعة جغرافيا الجزائر والكنوز الطبيعية التي تزخر بها بلادنا، والتي تنتظر إعادة الاعتبار لها والاستثمار فيها أكثر فأكثر، بعد سنوات من الركود والجمود، خاصة إذا علمنا أن النشاط المنجمي وكل ما يدور في هذا الفلك الطبيعي الغني، ظل وطيلة المراحل الأولى للاستقلال، عماد الصناعة الثقيلة الوطنية، وقد أثبتت الجزائر جدارتها وتجربتها الرائدة والقوية في مجال صناعة الحديد والصلب، عبر مركب الحجار بعنابة الذي يبقى إلى يومنا هذا مرجعا أساسيا للصناعة ببلادنا، بل وعلى المستوى المغربي والإفريقي، مرورا بغار جبيلات، بتندوف، ووصولاً إلى المشروع الجديد، المركب الجديد الجزائري - القطري «مشروع بلارة» بولاية جيجل والذي يبعد بـ 40 كلم فقط عن ميناء جن جن العالمي.

هذا المشروع، مشروع بلارة، الذي تعلق عليه آمال كبيرة في بعث النشاط الصناعي والاقتصادي وتوفير اليد العاملة بالمنطقة، فنهينا لنا بهذا المشروع الجديد الموقع عليه مؤخرا مع الشريك القطري والذي سيوفر ما قيمته 10 ملايين دولار سنويا من إجمالي فاتورة الاستيراد، بعد أن يدخل حيز التشغيل بداية من 2016 لإنتاج 5 ملايين طن من الفولاذ سنويا.

وعلى ذكر بعث النشاط بمنطقة جيجل هناك بمنطقة المليية وحدة الكاولين (ENOF)(KAOLIN) المغلقة منذ سنوات نظرا للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، وكانت هذه المادة بالذات «الكاولين» تستورد من إنكلترا، فحبذا - السيد وزير الطاقة والمناجم - أن يعاد النظر في بعث النشاط من جديد لهاته الوحدة، حتى تعود للتشغيل وللإستثمار وتشغل ما تشغل من اليد العاملة، وما تعود به من فوائد على الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

ونحن نتناول بالدراسة والنقاش مشروع قانون المناجم

الأقسام التي تدرس فيها علوم الأرض والجيولوجيا والمناجم، هو نوع من عزوف الطلبة عن تلك التخصصات، وهذا العزوف أدى في بعض الأحيان إلى غلق الفروع في الجامعات والمعاهد، وهذا راجع ممكن إلى غياب رؤية واضحة ومتفائلة عند الطالب فيما يخص سوق الشغل في مجال المناجم.

أملّي أن هذا القانون سيروج على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وسيدفع الطلبة إلى اختيار الفروع المتعلقة بالجيولوجيا المنجمية والمناجم، علما أن قطاع المناجم سيحتاج إلى الكفاءات المتخصصة في الميدان.

وفي هذا السياق، أرحب بالالتزامات المدرجة في المادة 124، وخاصة الإجراء الذي يلزم صاحب الترخيص المنجمي، بالقيام باستقبال طلبة متربصين في التخصصات المنجمية، حسب رزنامة يتم الاتفاق عليها مع الجامعات والمعاهد؛ إن هذه التربصات في الميدان ستسمح دون شك للطالب بالتحصل على الجانب التطبيقي المكمل للمحصول النظري.

من الممكن أن يضاف إلى هذا، تشجيع التعاون في مجال البحث العلمي بين المؤسسات المنجمية ومخابر البحث المتمركزة في الجامعات أو في مراكز البحث العلمي.

في الأخير، أمل أن هذا القانون، سيسمح للقطاع المنجمي، بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الطاقة والمناجم، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

كثيرا ما نتحدث في الجزائر عن عائدات المحروقات

أن الاستثمار لا بد أن يفتح للشباب الجزائري الراغب في الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة خريجي الجامعات والمتكويين في علوم الجيولوجيا والجيوفيزياء وغيرها، مادام أن رأس المال جبان - كما يقال في الاقتصاد - ورأس المال الحقيقي هو الطاقة البشرية والموارد البشرية المبدعة والخلاقة والمنتجة للثروة.

وعلى ذكر الإبداع، لم يغفل هذا القانون ضبط الإجراءات المتعلقة بالترخيص للتنقيب المنجمي والاستكشاف، إلى جانب الاستغلال الحرفي والصناعي، مع مراعاة الانشغالات الخاصة بحماية المحيط والبيئة، وهذا شيء نتمناه، خاصة مع وضع ما يسمى بأعوان شرطة المناجم.

ضف إلى ذلك، مسألة الرقابة الإدارية والتقنية والسهر على سلامة أماكن ومواقع الاستغلال المنجمي وأمنها، وهي آليات ملازمة فعلا للنشاط الاقتصادي، وقد حرص نص هذا القانون على التأكيد والتجديد عليها، بالنظر لحساسية القطاع واستدراكا للاختلالات، على ضوء التجربة الماضية حتى نتفادى الحوادث والمخاطر، بما في ذلك مرحلة ما بعد الاستغلال والإنتاج، وذلك بالزامية عقد التأمين بالنسبة للمتعاملين في قطاع المناجم والاستغلال المنجمي، من خلال دفتر أعباء محدد مسبقا.

في الأخير، ولأن مثل هذا القطاع معقد ومتشابك وتدخل فيه عدة مصالح وقطاعات، أود أن أستفسر السيد يوسف يوسف حول بعض الانشغالات، بدءا بحق الامتياز المنجمي، لمن يمنح؟ وكيف تتم المراقبة الفعلية والميدانية للمتعاملين المنجميين؟ وماذا عن التجار غير الشرعيين لمواد البناء، خاصة المتاجرين بالرمال وما ينجر عنه من آثار اقتصادية وبيئية وصحية حتى؟

ولدي استفسار بالمناسبة، وهو انشغال يراودني منذ مدة وفي كل مرة أزور فيها مدينة بشار وسهل العبادلة، إنها منطقة القنادسة تحديدا التي تقابلنا في كل مرة بوجهها الحزين الباعث لليأس والألم.

القنادسة التي تحمل إلى اليوم آثار الفحم والحجارة البركانية السوداء وكأنا في فيلم من أفلام الخيال مثل فيلم (Apocalypse now) الذي يروي حكاية نهاية العالم ونهاية كل مظاهر الحياة من على كوكب الأرض، فإلى متى تبقى هذه الأراضي الميتة الفحمية تستغيث ويحلم سكانها بالقضاء على تلك الآثار والمظاهر التي يرون فيها خطرا على

أريد أن أتعرض لجوانب أراها جد هامة وحساسة في تحقيق معادلة التنمية الاقتصادية ببلادنا، وذلك بفتح الاستثمار أكثر في القطاع المنجمي وإعادة الاعتبار لنشاطات متفرعة عن هذا النشاط، حتى نضمن تجاوز أزمة تذبذب الموارد الطاقوية التقليدية، من بترول وغاز، ونخطط من الآن فصاعدا لوضع تصور ورؤية واضحة المعالم ومضبوطة الأهداف والتوقعات، لتجديد ثرواتنا واحتياطياتنا المنجمية من جهة، وتوفير مجال التشغيل والتكوين لعدد كبير من الشباب الجزائري من جهة أخرى، ولما أقول الشباب الجزائري، أقصد بذلك الإطارات من مهندسين وتقنيين ولكن أيضا يد عاملة بسيطة، تحتاج فقط إلى التأهيل والاستغلال العقلاني.

الحقيقة التي نستكشفها من خلال هذا القانون، وأنا فضلت عمدا استعمال مصطلحات القطاع وهو الاستكشاف والتنقيب، قلت الحقيقة، إن هناك إرادة واضحة لعودة الاستثمار في النشاط المنجمي، من خلال وضع جملة من الإجراءات والتدابير لاستدراك العجز المسجل حتى الآن في قانون 2001، خاصة وأن الجزائر تملك مخزونا واحتياطا كبيرا متنوعا من الثروات الطبيعية السطحية منها والباطنية وحتى البحرية، لكنها غير مستغلة بما فيه الكفاية، بل الموجودة والمعروف منها لا يتجاوز قطاع البناء مع الأسف، لأن المشكل الرئيسي وببساطة، أن الوصول إلى مرحلة الاستغلال التجاري للمناجم، سواء من المتعاملين الخواص أو الأجانب، مقيد بمرحلة البحث والاستكشاف، هذه المرحلة التي تظل على عاتق الدولة، باعتبار أن المناجم والمساحات المستغلة هي ملكية عمومية وأن عملية البحث تتطلب أموالا وإمكانيات ضخمة، لكن أعتقد - سيدي الرئيس، السيد وزير الطاقة والمناجم - أن الرهان اليوم وغدا هو في إيجاد مناجم ومواقع منجمية جديدة وتشجيع البحث المنجمي الذي هو أساس الصناعة المنجمية، مادامت هناك وسائل تكنولوجية حديثة وجب إقحامها في المجال أكثر، ربعا للطاقة واقتصادا للوقت واستجابة للضرورة الملحة، لرفع صادراتنا الوطنية خارج المحروقات.

نحن لا ننكر أن الدولة ستبقى وعليها أن تبقى صاحبة الأغلبية في الأسهم بنسبة 51٪ من التعاقد المبرم مع الشركاء الخواص والأجانب، فهذا أمر طبيعي في قطاع حساس وسيادي كهذا، لكن يبدو لي - سيدي الرئيس -

صحتهم؟

معذرة إن تجاوزت مضمون مشروع هذا النص، لكنني واثقة من تفهمكم - السيد يوسف يوسف - لانشغالي هذا، وأشكركم مسبقا على الجهد المبذول في قطاع الطاقة والمناجم، والشكر موصول لكل القائمين على تسيير وتدبير شؤون هذا القطاع الذي يبقى، مهما يكن من أمر، هو مصدر رزقنا وعيشنا وعليه يقوم اقتصادنا الوطني.

في الأخير، أستشهد بهاته الآية الكريمة إذ يقول الله عز وجل في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم «فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» صدق الله العظيم.

شكرا مرة أخرى، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الطاقة والمناجم المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يشك أحد في أن الجزائر تحسد على ما وهبها الله من ثروات باطنية، وبالتالي فقد كانت محل أطماع في فترة ما قبل الاستعمار وما بعده، الشيء الذي يجعلها تتنبه إلى مثل هذه الأطماع وما يترتب عن ذلك من خلفيات سياسية واقتصادية؛ وعليه، وجب الحذر ودراسة واستشراف التحولات الاقتصادية التي من شأنها تغيير خريطة العالم. إن الجزائر وعلى خلاف الكثير من دول المعمورة، باستطاعتها ضمان الرخاء لشعبها، استنادا إلى المعطيات المذكورة آنفا، شريطة التفكير الجدي والاستراتيجي لاستغلال تلك الخيرات الباطنية، بعيدا عن التسرع وأخذ القرارات دون سند موضوعي.

إن الصراع العالمي والسباق نحو سيادة العالم وعودة

الهيمنة بأشكال جديدة، أمر يحتاج إلى وقفات متأنية، تراجع فيها الشعوب سياساتها وألوياتها وحساباتها، خاصة تلك التي تعتمد على البترول كالجوائز مثلا.

التفكير يجب أن ينصب على قراءات مستقبلية كمصير الأجيال القادمة ومصدر عيشها، أي بقائها متحدية للشعوب الأخرى، حتى لا نسيء لها ونكون قد تسبنا في تفكير هذه الأجيال، تديرا وسوء استغلال لكوامن الأرض من معادن وغيرها.

ومادامت الجزائر تعتمد بالأساس على هذه الطاقات وهي مصدر دخلها الوحيد، فوجب الحفاظ عليها وعقلنة استغلالها.

ومشروع القانون المتضمن قانون المناجم الذي يركز في عرض أسبابه على أن استبداله أصبح ضروريا، لكي يسمح للقطاع المنجمي أن يأخذ - مستقبلا - مكانة تجعله يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وهذا بنخلق الظروف التي تمكنه من تحضير مستقبله، وهو أمر في غاية الأهمية إذا عرفنا كيف نسير هذا الملف، نظرا لحساسيته من جهة ولخطورته من جهة أخرى، فعلى الرغم من أن الشروع في هذه الاكتشافات المنجمية الجديدة من شأنه أن يعود على البلاد بإيرادات من العملة ومصادر للتشغيل، خاصة في المناطق البعيدة والمحرومة، فإنه من جانب آخر يطرح تخوفا من حيث التسيير والإمكانيات وعلاقة أصحاب التراخيص ودفاتر الشروط وهلم جرا، ثم هاجس الإجهاد على احتياطنا من غير البترول، وهل إيرادات البترول لم تعد كافية لتغطية الحاجيات؟ صحيح أن الاستثمار في الميدان المنجمي قد تراجع، ولكنه في كل الحالات يبقى ثروة للأجيال؛ وبالتالي فإن الأحكام الجديدة لمشروع هذا القانون والتي تركز على إنعاش البحث المنجمي وتصنيف المواد المعدنية أو المتحجرة وبشروط دقيقة من شأنها أن تضيف النوعية للإنتاج في الميادين المذكورة، غير أنه يجب تسجيل الآتي:

ضرورة الإحاطة بمسألة منح الامتياز المنجمي وكذا التعامل المنجمي، وذلك من خلال قوانين رادعة ومقننة ولا تقبل التأويل ولا يكون فيها الرأي المنفرد وقابلة للمراجعة قبل القرار النهائي، حتى لا يترك المجال للمتلاعبين بمصير الأمة، مثلا مراقبة المؤسسات العمومية الحائزة على الترخيص المنجمي في حال ما إذا تعاقدت مع الغير، مع أننا لا نشك لحظة في ذلك ما دام مشروع هذا القانون قد جاء

بعد سلسلة من الاجتماعات والملاحظات من قبل مختلف الدوائر الوزارية.

كما يمكن الوقوف والإشادة بما جاء بالمادة 39 من الفصل الثالث والمتعلقة بدور وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر وهي مهمات جد حساسة وحيوية، بل وسيادية -إن شئنا- وهو الشيء نفسه بالنسبة للمادة 40 من الفصل الرابع المتعلقة بدور الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، خاصة فيما تعلق بالمتابعة والمراقبة للبحث والتأهيل وكذا الفحص والتنفيذ. وفي المقابل، فإن ما جاء في المادة 129 المتعلقة بصاحب الترخيص المنجمي ووجوب توفير التأطير التقني الكامل والمؤهل لكافة نشاطاته المتعلقة بالاستكشاف والاستغلال المنجميين يعد أمرا ذا أهمية، إذا ما توبع ذلك بمراقبة حقيقية.

بعد كل هذا، نلمس من خلال هذا المشروع المتجدد الخاص بالمناجم، عزم الدولة على الاستغلال العقلاني لثرواتها المنجمية، من خلال منظومة قوانين من شأنها تسيير استغلالها الأمثل بعد دراسة معمقة واستحداث الوكالتين المنجميتين.

أعود لأقول، إن الأهم ليس في استنقاذ مناجمنا واستغلالها في وقت واحد إلى جانب ثروتنا البترولية، بل الأهم في عقلنة هذا الاستغلال والتفكير في التطورات والتغيرات العالمية.

يبقى موضوع البيئة - السيد الوزير - واردا بكل خلفياته وخطورته، لأن الأمر يتعلق بتأثير مواد ومعادن ومدى تأثيرها على الإنسان.

وإذا كنا نتحدث عن البيئة والصحة لما هو آت من استكشافات واستغلال، فإنه بالأحرى الحديث عما هو موجود الآن بمنطقة القنادسة ببشار وداخل المحيط الحضري وأمراض «السيليكوز» التي أودت بحياة المنجمين القدامى وأثار هذه الأكوام الرابضة بمدخلها والتي تشهد عن آلاف العمال إبان العهد الاستعماري الذين قضوا تحت الأنقاض بحيث أحرقوا طاقاتهم لتستفيد فرنسا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إن الوضعية لازالت كما هي، ولا يزال الهيكل الحديدي الخاص بتهيئة الفحم كما هو، وماعدا تغطية مساحة بقدر ملعب للأطفال ببشار الجديد، فإن الأمر يوحى بكارثة

صحية.

وما دام الأمر يتعلق بالصحة وضحايا هذا المنجم، فإن مرضى «السيليكوز» قد رفعوا شكاوى عبر الصحف الوطنية، يطالبون فيها تعويضات من فرنسا، فهل للوزارة دور في مساعدة هؤلاء المتبقين على قيد الحياة من استرجاع بعض الحقوق؟

في الأخير، أود - السيد الوزير - أن أطرح على معاليكم سؤالاً يتعلق بمادة الباريت التي تستخدم لحفر الآبار البترولية، والتي تستورد بالعملة الصعبة والمكتشفة بولاية بشار، والمفترض استغلالها في أقرب وقت وفي أقرب الأجال، وقد أجبتم - السيد الوزير - على هذا الانشغال. في الأخير، أشكر السيد الوزير والطاقم التابع له وكل المخلصين لهذا الوطن الذين يسعون للرفع من شأنه، القائمين ليلا نهارا على رفع التحدي وكل عمال الشركات البترولية الوطنية من إطارات ومهندسين والشكر موصول كذلك إلى السيد رئيس اللجنة وأعضائها، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل، وزير الطاقة والمناجم، ممثل الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

طابت جلستكم والسلام عليكم.

أولا، نسجل ارتياحنا الكبير ونرحب بالأحكام الجديدة الواردة في مشروع هذا القانون المتضمن قانون المناجم والذي يهدف إلى تكريس السيادة الوطنية وتشجيع الاستثمار في قطاع المناجم.

ينص مشروع قانون المناجم - كما لاحظنا في نصه الجديد - على العودة بقوة للدولة، ولاسيما بالنسبة للموارد الاستراتيجية، وجاء هذا القانون الجديد، بعدما لوحظ تراجع في الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع المناجم، وستجسد العودة إلى الاستثمار العمومي، ونستطيع تفسير

جدا، لم يتطرق لها مشروع هذا القانون، وهي المصادرة الإدارية للمنفعة العمومية، وهو إجراء من أحكام القانون العام يسمح للدولة بإجبار المالك على بيع ممتلكاته ضد إرادته، على سبيل المثال:

- بناء طريق سريع يعبر الأراضي الخاصة.

- استغلال مواقع منجمية في الأراضي الخاصة.

في الواقع الملكية هي حق مقدس ولا يمكن حرمان أحد منه، إلا إذا كانت الضرورة العمومية مؤكدة وتفرض ذلك، ولكن مع التعويض العادل والمسبق، فنلاحظ أن هذا القانون الجديد، لم يمنح الحماية اللازمة لأصحاب الأراضي التي تسحب منهم ممتلكاتهم للضرورة العمومية، وهنا النص لا يشير إلى التعويض العادل والمسبق.

أكتفي بهذا القدر، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛
الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي وزير الطاقة والمناجم الفاضل، ممثل الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أؤمن ما جاء في قانون المناجم لأنه فعلا نقلة نوعية في مسيرة استكمال الإصلاحات التي تعرفها بلادنا في مختلف المجالات، لكن هذا لا يمنعنا أن نبدي بعض الملاحظات التي نراها ضرورية ونأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار.

أولا، رغم أن أصحاب الاستغلال المنجمي مطالبون قانونيا بتأهيل وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية والتكفل بالأخطار والاضطرابات والأضرار، إلا أنها كغيرها من كثير من العمليات تبقى - واقعيًا وللإنصاف ليس في كل الأحيان - دون متابعة جادة، كما يلاحظ عليها تجاوزات يحصد أضرارها وآثارها المواطن، كون الأشغال البعدية

هذا التراجع بأن قانون المناجم لعام 2001 قد فشل في جلب الاستثمارات الأجنبية وحتى في تشجيع الاستثمار الوطني، بالرغم من أن النص القديم ليبرالي جدا، وفقا لأحكام هذا القانون الجديد.

إن رخص استكشاف واستغلال الموارد الاستراتيجية مثل الذهب واليورانيوم سوف تعطى إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية ويكون رصيد هذه الموارد ملكا كاملا للدولة، وفقا للمادة 70.

ومن جهة أخرى، فإن المؤسسة العمومية لها مع ذلك الإمكانية حسب الحاجة لتطوير المنجم واللجوء إلى شريك جزائري أو أجنبي والحفاظ على ما لا يقل عن 51٪ من حصتها في المنجم، هناك بعض التساؤلات أريد طرحها وأرجو من معاليكم - سيدي الوزير - إفادتنا بالتوضيحات اللازمة.

لماذا مشروع هذا القانون ينص على حل الوكالة الوطنية للتراث المنجمي (ANPM) وتعويضها بالوكالة الوطنية للأنشطة المنجمية؟ لماذا تغيير وكالة بوكالة أخرى؟ كان يكفي التدقيق بشكل أفضل لصلاحيات الوكالة!

معالي الوزير،

هل يمكن أن تفسروا لنا بأكثر وضوح لماذا قانون 2001 بشكل عائقا لتطوير الاستثمار في مجال المناجم في بلادنا؟ وما السبب في أن بعض المناجم قد أغلقت وتم التخلي عن أعمال الاستكشاف؟ هل هو مرتبط فقط بالعديد من المؤهلات البشرية الذين غادروا القطاع، وبالتالي حرمان القطاع من بعض الخبرات؟ أم أن هناك أسبابا أخرى؟ نريد توضيحا حول هذه المسألة.

قلت - معالي الوزير - إن القانون الجديد سيسمح للقطاع أن يكون مصدرا هاما لخلق الثروات ومداخيل بالعملية الصعبة، هذا شئ جميل ومريح جدا، ولكن يجب الإشارة إلى أنه عندما نقوم بتصدير مواردنا الطبيعية إلى بلد ما، ثم نستورد منه منتجات مصطنعة بمواردنا الطبيعية التي نصدرها، فهذا يعود مكلفا للغاية من جهة، ومن جهة أخرى لايساعد على إرساء اقتصاد نشط في بلادنا، لأنه - كما يعلم الجميع - لتجسيد اقتصاد نشط مولد للعديد من مناصب الشغل، يلزمنا إنشاء وحدات تصنيع منتجة لمواردنا الطبيعية على كل الأصعدة.

وأود في الأخير أن أختتم مداخلتني بنقطة أراها مهمة

العميقة في قلب الصحراء، لأنها تتشكل عادة في المستوى العلوي للمياه الجوفية عبر سلسلة من التفاعلات بين المعادن المتواجدة في المياه وغيرها والتي تشكل، عبر مراحل متنوعة، أشكالاً مثل بتلات الزهور وعادة ما يكون شكلها كريستاليا رائعاً في قمة الجمال.

معالي الوزير،

أين نحن من الاهتمام بهذا المحجر، وهو ثروة وطنية نادرة في كل العالم؟ ونحن نرى مواقع هذه الوردية كلاً مباحاً لا يراعى فيه إلى ولا ذمة!

إن يد التاجر لا تراعى إلا الربح، ولهذا الجيولوجيون اليوم يشيرون إلى خطورة الاستخراج العشوائي للوردية التي يتطلب تكوينها وقتاً طويلاً، مطالبين - ونحن معهم نطالب - بحمايتها واحترام أوقات استخراجها من الأرض، واحترام الطرق التي يتم بها هذا الاستخراج، ولا يفوتني في هذا المجال أن أشكر مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية ورقلة، لعرضها في موقعها الرسمي وردة الرمال، وإن كان بصورة محتشمة لا تبرز قيمة هذه الصخرة التي لا شك أنها عامل من عوامل جلب السياح لبلادنا، مما يساهم في تطوير السياحة والنهوض بالاقتصاد الوطني وهكذا يمتزج الحس الفني لرجل الصحراء بعطاء الطبيعة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

إن قانون المناجم يتحدث عن مهندسي شرطة المناجم الذين يسهرون على ضمان احترام القواعد والمقاييس الخاصة التي تضمن النظافة والأمن وشروط الاستغلال، للحفاظ على الأسلاك وعلى الأملاك المنجمية وحماية البيئة، باعتبارها كل ما يحيط بالإنسان من موجودات من ماء وهواء وكائنات حية وجماعات، أي كل المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

هذا كله جميل في القانون، والأجمل أن يشير القانون إلى ضرورة التعبئة المستمرة للإنسان في حد ذاته في هذا المجال، مشرفاً أو عاملاً، من خلال التكوين المستمر والندوات الدائمة التي تحسس المقارب لهذه المناجم بشتى أنواعها، بفوائدها وشروط استغلالها ومخاطرها والوقاية منها، بل يا حبذا، وأقول يا حبذا لو تحدد بعض الرسائل الإيجابية الصغيرة المركزة، المدروسة ليحفظها كل العمال

أو ما يسمى هنا بتسيير مرحلة ما بعد المنجم، لم تتم كما هو مطلوب.

ثانياً، إن نشاط الاستغلال المنجمي غير المرخص موجود على أرض الواقع، في غياب الرقابة الصارمة، خاصة في استغلال مقالع الحجارة والتي في كثير من المواقع لا تخضع لأي تدخل من الدولة وتستغل بطريقة عشوائية لا تراعى فيها أدنى شروط السلامة الأمنية أو الصحية.

يضاف إليها كثير من المقالع الرملية المنتشرة هنا وهناك والتي يفلت بعضها أيضاً من الرقابة والاستغلال المرخص، كما يقال نفس الشيء عن بعض مقاطع الطين والتي تبقى أماكن استغلالها بعد النفاذ غير مؤهلة، مثيرة بذلك مخاطر على البيئة، أقصد بذلك خاصة على الإنسان والحيوان، وهما عنصران أساسيان في النظام البيئي.

ثالثاً، مواقع وردة الرمال أو ما يسمى أيضاً بزهرة الصحراء - سيدي الرئيس، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي - هذه الثروة الوطنية بلغت من شهرتها، رغم الإهمال، أن أصبحت تطلق على مسميات أخرى دون تلك الحجرة الكريستالية، الرائعة، الجميلة وهذا له معناه ومدلوله.

وردة الرمال، هي أنواع كثيرة من الحلوى في المطبخ الجزائري وغيره؛ وردة الرمال، أصبحت مسمى لكثير من الفنادق في البلاد العربية وفي البلاد الغربية صرنا نسمع بفندق (Rose de sable) و(Sand rose hotel) وجمعيات كثيرة نسوية وغير نسوية تسمت بهذا الاسم، ومننديات في مواقع شتى من هذا العالم تسمت بوردة الرمال وأصبحت وردة الرمال فيلماً للمخرج محمد رشيد بلحاج، يجسد قسوة حياة السكان البدو في الصحراء الجزائرية.

وردة الرمال، صارت رواية لغادة نبيل، وردة الرمال تغنى بها المطرب البريطاني العالمي (STING) في إحدى روائعه.

وردة الرمال، اختارتها المطربة الكندية ذات الأصول الجزائرية (Lynda Thalie) لتكون عنواناً لأحد ألبوماتها وأخيراً، وردة الرمال، صارت رمزا لكثير من المبدعات في مجال الأدب والفن.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي.

وردة الرمال، دليل علمي على وجود المياه الجوفية

الهيدرولوجية، حتى انخفض العدد من 100.000 عامل إلى 400 عامل؟

حيث نعلم إن هذا القطاع له أهمية في التنمية المستدامة ويتم امتصاص البطالة.

إن الوقت الحاضر يتطلب منا جميعا الاستثمار في هذا القطاع، خاصة في ازدياد الطلب الداخلي، حيث المواد الطاقوية، وخاصة مادة المازوت، في ظل ارتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات لأكثر من 7 ملايين سيارة مما حتم على الدولة استيراد هذه المادة لأكثر من 3 ملايين دولار.

فيجب البحث عن تنوع الصادرات خارج المحروقات لتعويض الخزينة العمومية، حيث نعلم إن إيرادات الخزينة تأتي من البترول بنسبة 90٪.

سيدي وزير الطاقة والمناجم،

لدي تساؤل: لقد استفادت ولاية النعامة من مشروع بناء مصنع للإسمنت بعين ورقة بلدية عسلة، الذي أعلن عنه في مناقصة دولية والذي استفادت من بنائه شركة جزائرية خاصة؛ ولحد الساعة لم تنطلق به الأشغال منذ حوالي سنة كاملة، وهذا المشروع يعد مكسبا للولاية والولايات المجاورة من حيث توفير المادة الأولية وهي الإسمنت، زيادة على امتصاص البطالة بتوفير اليد العاملة في المنطقة.

ولهذه الأسباب أطلب من سيادتكم التدخل ومعرفة أسباب التأخر في انطلاق الأشغال بهذا المشروع وإذا كانت الولاية صغيرة - سيدي الوزير - ... ففروا رأيكم!

سيدي الرئيس،

نتساءل اليوم عن مصير الوكالة الوطنية للمعادن النفيسة، خاصة للذهب (AGINOR) (أجينور) والتي تمول كل الحرفيين النشطين في هذا القطاع ويتم استيراد هذه المادة من الخارج بالعملة الصعبة، مما ولد عجزا لهذه المؤسسة الهامة في تمويل الخزينة العمومية ونشاطها في الميدان، خاصة بعد اكتشاف منجم في تلمسان احتوي على احتياطي هام، ونحن نعلم أن أغلب دول العالم تعتمد على إيرادات مبيعاتها على المواد المنجمية، وهنا نذكر دولة جنوب إفريقيا مثلا، دون الاعتماد على البترول، شكرا للسيد الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد حيدار؛ والكلمة الآن للسيد موسى تدرتازة.

ويرددوها جماعيا ويوميا بوعي وعن ظهر قلب، قبل الشروع في كل عمل في هذا المجال.

يقول بعض العلماء، إن البيئة هي الإنسان ولهذا إذا أردنا بيئة نظيفة رائعة بجمالها وجلالها علينا أن نستثمر في الإنسان، هذا الإنسان الذي حاولنا أن نكونه تقنيا ولكن نسينا الشطر الثاني منه في البناء، وهو هذا الجانب الوجداني، حتى تكتمل المعادلة وتتعاقد التقنية أو يد الإنسان وعقله مع قلبه ونفسه ليمتزج الجميع وينسجمون في أنشودة واحدة هي كون نظيف جميل، رائع وقد قيل قديما:

يا خادم الجسم كم تسعى لخدمته

أطلب الربح مما فيه خسران

أقبل على النفس واستكمل فضائلها

فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ والكلمة الآن للسيد أحمد حيدار.

السيد أحمد حيدار: شكرا للسيد الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الطاقة والمناجم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الإعلاميون.

في البداية، نشتم ما جاء في نص مشروع قانون المناجم الذي يحتوي على 144 مادة، حيث جاء ليؤسس هذا القطاع الحيوي بعد عودة الاستقرار.

إن هذا القطاع له أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني والذي نعتبره نقلة نوعية حقيقية في تنوع الصادرات وخلق يد عاملة جديدة، خاصة في المناطق النائية والحصول على إيرادات مالية جديدة، خاصة بالنسبة للبلديات.

ولكن لن يتأتى ذلك إلا بعودة الاستقرار ومد خطوط السكك الحديدية وإنشاء الطرقات وإنشاء مدارس خاصة لهذه الشعبة، خاصة في ميدان الهيدرولوجيا، حيث تراجع عدد العمال في هذه الشعبة من 100.000 إلى 400 عامل فقط، نتساءل - السيد الوزير - كيف تغلقون المؤسسات

والسؤال المطروح هو: هل من المعقول أن تكون حوالي 75٪ من الاحتياجات الوطنية مستوردة، رغم أن الاحتياجات هائلة؟

فيما يخص الشرطة المنجمية:

إن أداء مهام مراقبة تسيير المجال المنجمي من طرف المصالح التابعة للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية غير مرضية وغير مقنعة، فيما يتعلق بتسيير المواقع المتوقفة، وعدم تسديد مختلف المستحقات وتطبيق القانون في مجال حماية البيئة.

ولهذا يجب بذل المزيد من الصرامة في تطبيق القانون؛ حيث تم إحصاء من مجموع أكثر من 2500 موقع منجمي مخالقات على مستوى 500 موقع، لم يدفع مستثمروها المستحقات المفروضة عليهم، وحسب الوكالة، فإن المتعاملين الخواص هم الذين سجلوا أكبر نسبة للتجاوزات.

أيضا تم تسجيل تأخر في استغلال بعض المعادن إلى أجل غير محدد، كما هو الحال لليورانيوم وذلك لنقص الموارد البشرية التي تعمل على مستوى هذه المنشآت الخاصة، علما أن هذه الطاقات البديلة ستصبح في المستقبل البديل الاستراتيجي للمحروقات، بما يمكن الاعتماد على مادة اليورانيوم الحيوية في مضاعفة توليد إنتاج الطاقة الكهربائية، ويبقى مخطط الجزائر لاستغلال احتياطات ثروتها الهائلة من اليورانيوم، يتخبط منذ سنوات، رغم رصد الحكومة نحو 150 مليون دولار للوفاء بموجبات العملية في أفق 2012، في وقت لا يزال الوعاء الاحتياطي الإجمالي من اليورانيوم مجهولا.

السيد الرئيس،

كما منحت الوكالة الوطنية المنجمية 10 سندات لاستغلال عدد من المواقع بقيمة 350 مليون دينار، وأفضى فتح العروض التقنية إلى قبول 33 عرضا للمناقصة الخاصة بـ 18 موقعا منجميا، غير أن 20 عرضا فقط تم تقديمها من طرف المستثمرين، في إطار الجانب المالي لعرض المناقصة.

سيدي الرئيس،

وفي الأخير، ما يمكن قوله هو أنه رغم التسهيلات والتحفيزات التي تحاول الدولة منحها للمستثمر الوطني والأجنبي، إلا أن الإقبال على عملية التنقيب والاكتشاف المنجمي يعرف نوعا من التراجع والجمود وعدم الإقدام عليه.

السيد موسى تندر تازة: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الطاقة والمناجم والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم،

أزول فلاون.

نحن اليوم بصدد مناقشة قانون المناجم والتعديلات التي أدخلت على قانون 2001.

يعتبر قطاع المناجم، قطاعا سياديا يهم كل الجزائريين والجزائريات ويحدد في نفس الوقت مستقبل أجيال كاملة وقادمة.

كما نعتبر هذا القطاع عنصرا وجزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية التنموية للبلاد.

بعد قراءتنا الأولية لهذا القانون وعرض الأسباب، نلتمس أن الهدف الأساسي - السيد الرئيس - هو إعادة بعث قطاع المناجم الذي من شأنه المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وكذا السماح للدولة بتشجيع عمليات الاكتشاف والتنقيب المنجمي، من خلال منح تسهيلات للمستثمرين المحليين، بغية تلبية الاكتفاء الذاتي وبعث استراتيجية طويلة المدى في هذا القطاع، في هذا السياق إسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات:

- الملاحظة الأولى: هي أن الإطار القانوني للمناجم يعاني، وهذا بشهادة المتعاملين والأخصائيين، في إطار غياب التمويل واكتشافات معدودة التي تكوّن خطورة كبيرة على مستقبل القطاع.

- الملاحظة الثانية: يسجل عطل وتأخر كبيرين في الاستغلال المنجمي الوطني الذي دام أزيد من عقد.

- الملاحظة الثالثة: طاقات الجزائر في المجال المنجمي هائلة، ولكنها لا تزال غير معروفة وتنعدم السيطرة عليها.

- الملاحظة الرابعة: القدرات الوطنية لا تزال محدودة، في ظل انعدام خريطة جيولوجية وطنية، واضحة ودقيقة.

إن قطاع المناجم - سيدي الرئيس - يشكو من إشكالية الموارد البشرية، منها التكوين واستعمال التكنولوجيات الحديثة وضعف مستوى الاستثمار في تجديد التجهيزات والمنشآت.

المستدامة، لاسيما لصالح المساهمة الهامة للمستثمرين الحائزين على رؤوس الأموال والتكنولوجيات، أي بعبارة أخرى تشجيع الاستثمار في المجال المنجمي، بتوفير حوافز جبائية هامة للمستثمرين، وهذا بعد الاعتراف الصريح بفشل القانون القديم في استقطاب الاستثمارات في الميدان المنجمي التي تراجعت بصفة واضحة.

لكن بالعودة - السيد الوزير - إلى عرض الأسباب لهذا القانون القديم، نجد، تقريبا، نفس الأسباب التي أدت بالحكومة آنذاك إلى إصدار القانون رقم 01-10، المؤرخ في 03 جويلية 2001، الذي ألغى القانون رقم 84-06، المؤرخ في 07 جانفي 1984، وهنا نطرح سؤالاً، هل فعلا المشكل يكمن في القانون أم في شيء آخر؟ علما - سيدي الوزير - أن الاستقرار التشريعي من أهم الأسباب التي تجلب المستثمرين، وهو ما ينعدم - للأسف - في بلادنا.

وأكثر من هذا، فمن خلال التعديلات العديدة للقوانين يتأكد انعدام رؤية واستراتيجية اقتصادية واضحة من طرف الحكومة، للنهوض باقتصادنا إلى الدرجة التي يتمناها كل جزائري وجزائرية غيور على وطنه.

ولعل أهم مثال على ذلك - سيدي الوزير - هذا القانون الذي يأتي بعد 13 سنة تقريبا من صدور القانون القديم وهناك أمثلة أخرى عديدة، كقانون المحروقات الذي تم إلغاؤه في 2005، بموجب القانون رقم 05-07، الذي تنازلت فيه الحكومة - بموجب هذا القانون - عن ثرواتنا للشركات الأجنبية، قبل أن تتراجع عنه سنة بعد ذلك، بموجب الأمر رقم 06-10، الذي عدل نص المادة 32 بإرساء قاعدة 51-49، ونعطي مثلا آخر على سياسة البريكولاج التي تنتهجها الحكومة في تسيير مواردنا المعدنية الاستراتيجية، وهو بيع مركب الحجار الذي كان مفخرة لكل الجزائريين والجزائريات في سنوات السبعينات، لشركة هندية (ARCELOR MITTAL) في 2001، بهدف تطويره، لكن للأسف تقوم الحكومة بإعادة شرائه في 2013 في حالة أكثر كارثية من التي كان عليها في سنة 2001.

السؤال: فمن هو الخاسر الأكبر من سياسة البريكولاج هذه سيدي الوزير؟

الجواب طبعاً، ليس الوزير المسير للقطاع، وليست الحكومة ولا رئاسة الجمهورية، بل الخاسر هو الشعب الجزائري والدولة الجزائرية، ولهذا - سيدي الوزير -

وهنا نتساءل، لماذا الاستثمار في بلادنا لا يستقطب المستثمرين المحترفين في المجال، فأين يكمن الخلل؟ لماذا نتعامل - سيدي الرئيس - دائما مع مستثمرين هواة بلا احترافية عالية، ذوي الذهنية الريعية، من أجل امتصاص ما تنتجه المناجم؟ وهل يبقى مصير ما تنتجه المناجم على حالته الخام؟

ألم يحن الوقت لوضع استراتيجية منجمية وطنية طويلة المدى؟ لأن كل التحديات القادمة والمستقبلية هي تحديات طاقوية ومنجمية كذلك، لأن المجال المنجمي هو عنصر الانسجام الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولأن - السيد الرئيس، أخواتي، إخواني - من يسيطر على الطاقة ومواردها سيسيطر - لا محالة - على الاقتصاد العالمي.

وإذا أردنا الخروج نهائيا من التردد ودفع هذا القطاع إلى الأمام ووضع استراتيجية وطنية استعجالية، تضمن مستقبل أجيال عديدة، لا تزول بزوال الحكومات يكون الوفاق الوطني حول القطاعات الاستراتيجية، مثل قطاع المناجم والأولوية ستعطي - لا محالة - للاستثمار الجزائري لتفادي مشاكل مستقبلية قادرة على زعزعة الانسجام الاجتماعي والسيادة الاقتصادية وحتى السياسية، وشكرا، ثميرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تدمرتازة؛ الكلمة الآن للسيد إبراهيم مزياني.

السيد إبراهيم مزياني: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير الطاقة والمناجم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم، أزول فلاون.

نحن اليوم - السيد الرئيس - بصدد دراسة قانون المناجم الذي يلغي القانون الجديد، القديم رقم 01-10، المؤرخ في 03 جويلية 2001.

وبالعودة إلى عرض الأسباب لهذا القانون، نجد أن الحكومة ترمي من خلال هذا القانون إلى إعطاء النشاطات المنجمية دورها في خلق الثروة ومناصب الشغل، في إطار التنمية

الجبائية للمستثمرين، وذلك طبعاً على حساب الخزينة العمومية وماله من عواقب سلبية عليها، علماً أن هذا القطاع يتوفر على مخاطر كبيرة، وهو ما يظهر في الوهلة الأولى أن هذا القطاع يعد عبئاً كبيراً على الخزينة العمومية، بدل أن يكون مصدر تمويل لها.

- النقطة الثانية، تتعلق بمنح التراخيص المنجمية، فنص المادة 62 تؤكد أن ذلك من اختصاص الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، بعد الحصول على رأي مبرر للوالي المختص إقليمياً، ونفس الشيء بالنسبة للمقالع التي هي من اختصاص الولاية، ومن هنا نلاحظ - سيدي الوزير - تغييراً تاماً لممثلي الشعب، الممثلين في المجالس الشعبية: البلدية والولائية، رغم أنكم على علم تام بأن الكثير من هذه المقالع تم غلقها أو توقيف إنتاجها بسبب معارضة المواطنين والمواطنات في المناطق المعنية، فلماذا لا تقومون بإشراك هذه الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات وتراخيص الاستغلال؟

لماذا تواصل الحكومة تغييب ممثلي الشعب، رغم كل المشاكل التي تواجه عمليات التنمية وإنجاز المشاريع في بلدياتنا وولاياتنا؟

لماذا لا تفكر الحكومة في رؤساء البلديات والمجالس الشعبية الولائية، إلا بعد مواجهتها لمشاكل في إنجاز المشاريع على أرض الواقع ومعارضات المواطنين؟

وأنتم على علم - سيدي الوزير - أن في ولاية بجاية مثلاً هناك الكثير من المقالع متوقفة بسبب معارضة مواطني القرى والمداشر، لأن إعطاء التراخيص لأشباه المستثمرين، لا يخضع لأي دراسة تقنية، بل يخضع لسياسة المحاباة وسياسة «أعطيلي، نعطيلك» وهو ما شوّه كل جبالنا وودياننا، ناهيك عن عدم احترام أدنى شروط حماية البيئة والطبيعة وحماية صحة المواطنين والمواطنات.

ونفس الشيء بالنسبة للمشاريع الكبرى لهذه الولاية، كالطريق السيار الذي يربط الولاية بالطريق السيار شرق - غرب، نظراً لمعارضة المواطنين، بسبب المبلغ الرمزي للتعويضات وبسبب عدم إشراك رؤساء البلديات، سواء في تحديد المناطق التي يمر عبرها هذا الطريق أو تحديد مبلغ التعويضات، والآن تأتي الإدارة وعلى رأسها السيد الوالي، لتستنجد بهؤلاء رؤساء البلديات لمساعدتها، فلماذا لم تشاركهم في إنجاز القرار؟

فالإشكال في انعدام الاستثمار في الجزائر ليس فقط في الميدان المنجمي فحسب، بل في ميادين أخرى كثيرة، العيب ليس في القانون، وإنما في انعدام ثقة هؤلاء المستثمرين في القوانين والحكومات الجزائرية المتعاقبة، نظراً - عما سبق الإشارة إليه - لانعدام سياسة اقتصادية واضحة في الجزائر، لعل من بين هذه الأمثلة هو تفضيل شركة «رونو» الفرنسية الاستثمار في المغرب بدل الجزائر رغم أن الجزائر هي الزبون الأول لشركة «رونو» في إفريقيا.

فالجزائر أصبحت - سيدي الوزير - تستقطب أكثر الزبنايين، بالمفهوم العام للكلمة، الذين يخدمون مصالح لوبيات في الجزائر، همهم الوحيد هو الربح السريع، مهما كانت الطرق، على حساب المصالح العليا للبلاد، ولا تستقطب المستثمرين الذين يهدفون إلى خلق مناصب شغل وثروة وبناء اقتصاد قوي، فأصبحت الجزائر بمثابة سوق كبيرة للاستهلاك، أين نبيع فيها كل المنتجات المصنعة خارج حدودنا، بدل أن تكون سوقاً كبيرة للإنتاج والتصدير، رغم أن الجزائر لها كل المواصفات لتكون رائدة اقتصادياً وجهوياً بامتياز، لكن للأسف الجزائر بعيدة كل البعد عن هذا الطموح.

ففي البلدان المتقدمة - السيد الوزير - فإن الحكومة التي تصدر قانوناً في أي ميدان كان، لا يمكن أن تتراجع عنه إلا باستقالته.

فليس من حق الحكومات أن تجعل البلد كمنخبر تقوم فيه بتجارب متى شاءت، فالثروات الطبيعية والمعدنية ليست ملكاً للحكومات، بل هي ملك للشعب، وبهذا ألا تعتقدون - السيد الوزير - أن مشروع بحجم مشروع قانون المحروقات أو قانون المناجم الذي نحن بصدد دراسته، يتطلب إجماعاً وطنياً، تشارك فيه كل الفعاليات الوطنية، من أحزاب وجمعيات وخبراء أخصائيين، يخلصون إلى إصدار قانون يحمي مصالح كل الجزائريين والجزائريين الحالية والمستقبلية ويضمن حقوق الأجيال القادمة، بدل التهور في إصدار قوانين بصفة أحادية، لتراجع عنها بعد بضع سنوات من ذلك من نفس الحكومة؟ هذا بالنسبة لعرض الأسباب.

أما بتفحص هذا القانون، فأود الإشارة إلى نقطتين هامتين:

- النقطة الأولى، هي المبالغة في إعطاء التحفيزات

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ وبذلك نكون قد أنهينا قائمة المسجلين للتدخل صبيحة هذا اليوم؛ والآن أسأل السيد الوزير هل هو جاهز للرد على الأسئلة؟ فالكلمة لكم معالي الوزير.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا للسيد الرئيس وشكرا لأعضاء هذا المجلس الموقر على الأسئلة وعلى طرح المشاكل.

إن قطاع المناجم مهم جدا للاقتصاد الوطني، ولتنمية البلاد ولخلق ثروات للاقتصاد الوطني.

نعم، هناك استراتيجية في هذا القطاع، ماهي استراتيجيته لهذا البلد؟ كيف سنطور هذا القطاع؟

أولا وقبل كل شيء، لا نستطيع أن نطور هذا القطاع دون تنقيب واستكشاف المواد المعدنية لهذه البلاد.

جننا نصح هذا القانون لكي تتكفل الدولة بالاستكشاف والتنقيب عن المواد المعدنية؛ منذ أكثر من 10 سنوات

-للأسف- لم تشتغل الهيئة الوطنية المكلفة بالتنقيب لأنها ممولة من طرف الدولة، أما شركات الخواص والأجانب فلم

تقم بالاستثمار، لا يوجد شركة منتجة اليوم قامت بالبحث عن المواد، سواء كانت شركات عمومية أو شركات خاصة.

أعطيك مثالا: هناك الكثير من الأمثلة عن الحديد، في الوزن لا يوجد اكتشاف، وإذا استمرنا على هذا المنوال،

فبعد سنوات سيغلق هذا المنجم.

فيما يخص مادة البارييت التي تستعمل في الصناعة البترولية، في عين ميمون بولاية خنشلة وفي ولاية

تيسمسيلت، نفس الشيء لم نقم بالبحث عن احتياطات إضافية لهذه المادة؛ وإذا استمر الوضع كذلك فبعد سنوات

سنغلق هاته المناجم. نص هذا القانون على أن الدولة هي صاحبة الشأن فتتدخل وتمول الاستكشاف والتنقيب عن

المواد، وهذا من أهم ما جننا به في هذا القانون.

فيما بعد سأذكر المعادن المتوفرة في هذه البلاد التي تحتاج إلى الاستكشاف فيما يخص التطور الاقتصادي. التنقيب

لا يكفي ولكن سيكون البحث حول البنية التحتية لهذا القطاع، وتشمل الخريطة الجيولوجية وكل ما يخص البنك المعلوماتي، لذلك قمنا بعقلنة فيما يخص نظام (ANPM) للوكالات إحداها تختص بالجانب العلمي فقط وهو بنك

فكل هذا - سيدي الرئيس، سيدي الوزير - يؤكد ويفسر التأخر في إنجاز كل السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في مجال التنمية بسبب عدم إشراك المواطنين وممثليهم كفاعلين أساسيين، لا يمكن الاستغناء عنهم، فلا يمكن تحميل المواطنين أو ممثليهم في المجالس المنتخبة مسؤولية فشل سياسات تنموية هم لم يشاركوا في تحديدها. وفي الأخير - سيدي الرئيس، سيدي الوزير - متى تفهم الحكومة أن التنمية في كل المجالات تكون بإشراك المواطنين وليس ضد المواطنين؟ وهو ما لم تفهمه الحكومة للأسف لغاية اليوم، وأحسن دليل على ذلك هو استمرارها في تعزيز صلاحيات الإدارات المركزية واللامركزية، على حساب المجالس المحلية المنتخبة التي هي الممثل الشرعي للمواطنين والمواطنات، شكرا تمبرث.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم مزياني؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي وزير الطاقة والمناجم، سؤالتي يتمثل فيما يلي:

ماهو مصير مجموعة من المستثمرين الذين استفادوا من رخص استغلال بعض المناجم على المستوى الوطني،

حيث تبين لهم أثناء القيام بعملية الاستغلال، وجود هذه المناجم على أراضي تابعة للخواص، وحتى الممرات المؤدية

إلى هذه المناجم تابعة لهم كذلك، الشيء الذي أدى إلى تجميد عملية الاستغلال، ودخول المستثمرين في نزاع مع

المواطنين، حتى وصل بهم الحد إلى اللجوء إلى العدالة، مما انعكس سلبا على عملية أجال الاستغلال، وبالتالي ترتبت

عنها خسائر مادية معتبرة لهؤلاء المستثمرين، ولكم منا فائق التقدير والاحترام.

ماهي المؤسسة الخاصة التي يمكنها أن تبحث عن اليورانيوم أو عن الذهب، إذا لم يكن ذلك بتمويل من طرف الدولة وبالتالي يجب على الدولة أن تتدخل؟ هناك مواد تستعمل للصناعة وبكميات كبيرة جدا كالمح، احتياطات الملح التي عندنا في البلاد فوق الأرض وليس تحت الأرض أكثر من احتياطات البترول الموجودة تحت الأرض.

اليوم نحن ننتج 150 أو 200 ألف طن سنويا، ونحن بإمكاننا أن ننتج مليون طن بسهولة، والسوق متوفر داخل البلاد وخارج البلاد.

هناك مادة الباريت التي تستعمل في الصناعة البترولية، هناك كميات كبيرة وسنفتح في ولاية بشار منجما جديدا لهذه المادة.

هناك مواد أخرى تستعمل في الصناعة مثل (Kieselgur, les terres décolorantes) فيما يخص (Kaolin) فتح المنجم مع (ENOF) وشريك أجنبي من كندا، وينتج اليوم حوالي 20 ألف طن، هناك مشكل في النوعية، لا بد أن يكون (Kaolin) أبيض، هناك بعض المشاكل لمعالجة هذه المادة.

ماذا فعلنا؟ العام الماضي فتحنا منجم رخام الكريستال في ولاية وهران، في هذا العام سنفتح - إن شاء الله - منجم خرقة يوسف، الرصاص والزنك في شعبة الحمراء في ولاية سطيف، إشمول - كما ذكرت - في ولاية باتنة، فيما يخص الباريت في دراية بولاية بشار.

فيما يخص الذهب في تراك امسامة، سنفتح مرة أخرى هذا المنجم، لدينا اليوم فيما يخص الذهب حوالي 100 طن كاحتياطي، ولكن الإمكانيات ربما تكون أكثر فأكثر إذا عززنا مجهودنا فيما يخص البحث عن هذه المادة الاستراتيجية.

لماذا أوقفنا المشروع في وادي أميزور؟ أوقفنا المشروع لما تكلمنا مع المواطنين، مع السلطات المحلية ولما رأينا طريقة الاستغلال التي اقترحتها الشركة التي تريد الإنتاج، رأينا أن هناك خطورة، نحن الذين أوقفناه، قلت لما تكلمنا مع المواطنين وطريقة الاستغلال التي تشكل خطورة، والمشكل ليس في المنجم، بل في طريقة الاستغلال التي كانت فيها خطورة، خطورة على المحيط وعلى السكان.

نحن ندرس طريقة أخرى لاستغلال هذا المنجم، علما

المعلومات والخرائط الجيولوجية، والأخرى تختص بالرخص والرقابة.

النظام الحالي حينما فرقنا الرقابة من جهة ومنح الرخص من جهة أخرى ظهرت بعض التناقضات فجمعناهما.

في السبعينيات، فيما يخص التنقيب والبحث عن المواد كان يوجد ربما 300 مهندس فلم يبق إلا 30 مهندسا وخلال هذه العشر سنوات الأخيرة الذين كانوا يعملون في (ORGM) ذهبوا لأنهم وجدوا أنفسهم دون شغل وعض أن يبحثوا عن المعادن كانوا يعملون شيئا آخر كالبحث عن المياه، ومن أهداف القانون هو أن نعطي حيوية أكثر لهذه المؤسسة.

جانب آخر من الاستراتيجية التي نتبعها، هي لما كانت إعادة الهيكلة لـ (SONAREM) في بداية الثمانينات أنشأنا عددا كبيرا من المؤسسات المنجمية، كان لديها الكثير من المشاكل: الملح (ENOF) الرخام، ماذا فعلنا؟ جمعناها كلها وأنشأنا مؤسسة جديدة (MANEL) مناجم الجزائر التي تجمع جميع المؤسسات حتى نعطي لها أكثر قوة ولتحقق الأهداف في المستقبل.

وكما أننا لا نستطيع أن نخلق صناعة معدنية، منجمية، إذا لم نوظف الموارد البشرية، مستحيل، كنا في الجامعة في السبعينيات وأنا أتذكر في المدرسة المتعددة التقنيات في قسم المناجم لا يوجد ولا طالب واحد! للأسف هناك قطاعان مهمان في البلاد هما المناجم والري هذا كذلك لا يوجد به أحد، كان لا بد أن تتغير الذهنيات، فأنشأنا معهدا جديدا للمناجم وتم فتحه العام الماضي.

ماهي الثروات التي تتمتع بها البلاد؟ الثروات ما شاء الله! أذكر منها الكبرى، الحديد ليس إلا في الوزنة، في غار جبيلات وسأخبركم لماذا نحن مستعدون لتطوير منجم غار جبيلات وليس فقط غار جبيلات، يوجد الحديد في الهفار، ثم نتطرق إلى الجنوب.

في عين وزان بالضبط، هناك كميات كبيرة من الحديد، هناك الفوسفات في ولاية تبسة ولكنه موجود في مناطق أخرى لم نكتشفها بعد بالحجم الكافي.

فيما يخص المعادن، معلوم أن اليورانيوم موجود، الذهب كذلك، الفنازيوم، التافستان موجود، النحاس موجود أيضا، ماشاء الله، ولكن هذه المعادن كلها لا بد لها من موارد بشرية لكي نكتشفها ولا بد من تمويل من طرف الدولة.

اليوم تغيرت الأمور لماذا تغيرت؟ لأن استغلال واستهلاك البلاد للحديد والصلب ارتفع، وسعر المعدن ارتفع، وهناك كذلك ربما طرق أخرى لاستخراج مادة الفوسفور من المعدن وهي لما نحول المعدن إلى الحديد والصلب ونستخرج الفوسفور من الصلب نفسه وليس من المعدن، فكل هذه العناصر جعلتنا ندرس كيف نستغل هذا المنجم الكبير الذي يحتوي تقريبا على مليار طن في غار جييلات ومشري عبد العزيز.

أسسنا مؤسسة جديدة لدراسة استغلال هذا المنجم؛ بماذا ستقوم به هذه المؤسسة؟ لكي نستغل المنجم لابد لنا من الماء والغاز الطبيعي.

قبل كل شيء، نعرف ماهو المنجم ونعرف احتياطاته وتركيبته وتحليله، لابد لنا من الماء والغاز الطبيعي وأول مانقوم به هو بحث هل كميات المياه متوفرة في ذلك المنجم وإن كانت غير موجودة، ندرس كيف تأتي بها من أماكن أخرى فيها المياه والغاز، لأننا نحتاج إلى الطاقة ونحتاج إلى المياه لاستغلال هذه المناجم وكذلك كيفية نقل هذا المعدن إلى المصانع، فرما يتم تحويله عن طريق القطار الذي يكون ربما أحسن وسيلة، ولكن ربما هناك طرق أخرى قيد الدراسة فحتى الأنوب، في بعض البلدان يستعملونه كأنبوب، يرحي المعدن ويمزج مع الماء.. على كل حال كل هذا تحت الدراسة وإن شاء الله بعد سنة ونصف السنة من الآن، أو سنتين ستكون الدراسة قد اكتملت وإن شاء الله سنشرع في إنجاز هذا المشروع.

فيما يخص الفوسفات، نجمع المادة الأولية وهي الفوسفات، مع مادة الأمونياك من الغاز الطبيعي، وسنصنع بالمادتين الاثنتين 3 ملايين طن من جميع أنواع الأسمدة التي نستعملها هنا في البلاد والتي تصدر إلى بلدان أخرى. هذه من أهم المشاريع التي ندرسها اليوم، ربما سيكون الاستثمار حوالي 5 ملايين دولار على الأقل. المشروع الأول يحتاج إلى إنتاج 5 ملايين طن من الفوسفات، ولما تنتهي من هذا المشروع، ندرس المشروع الثاني من نفس الحجم، وسنصل - إن شاء الله - إلى 10 ملايين طن من إنتاج الفوسفات.

فيما يخص وادي أميزور، نحن ندرس اليوم طريقة استغلال هذا المنجم بطريقة عقلانية والتي لا يكون فيها خطر لا على السكان ولا على المحيط، فضلا عن توفير

أن المنجم هام وهو من أكبر المناجم في العالم سواء فيما يخص احتياطاته أو فيما يخص الرصاص والزنك، هو من أكبر المناجم ولكن لما نستغله لابد أن نستغله بطريقة عقلانية.

فيما يخص الرخام، للأسف اليوم لا يغطي إلا 35% من احتياجات البلد، لدينا احتياطات كبيرة جدا وهدفنا من الآن إلى بضع سنوات قادمة، أن نصل إلى 50% على الأقل. فيما يخص الكريستال، نحن نصدر نوعية من الرخام الذي ننتجه في منجم الكريستال.

هناك معادن ومواد أخرى، هناك حتى الألماس، وجدنا حبيبات صغيرة من الألماس، ولكن المصدر لم نجد بعد، الذي يريد أن يبحث فليفضل، وليذهب ويحفر، لكن المصدر الأساسي لم نكتشفه بعد، فهو تحت الرمال، في عرف الشاش، بالنسبة للذين يعرفون المنطقة، ولكن لما جاءت الوديان أخذت معها حبيبات الألماس وجدناها في منطقة رقان، ولكن يجب أن نبحث عن المصدر ولا بد من هيئة كفؤة للبحث عن هذه المادة.

وهناك كذلك الأحجار الثمينة وشبه الثمينة، مع العلم أننا فتحنا مؤخرا في تمارست مدرسة لتعليم قيمة وحجم هذه الأحجار الثمينة وشبه الثمينة، فتحنا كذلك مؤخرا مدرسة في تمارست للتكوين في هذا الميدان وهناك منجم للرخام في سبيلات، لنعلمهم كيف يصنعون بعض المواد من الرخام، إذن المدرسة بدأت في ذلك، وهناك من تكونوا في هذا المجال.

كذلك هناك بعض المواد (Il ya tout le tableau de mendeliev) يوجد الجدول الدوري؟ لماندوليف، الأتربة نادرة، حاليا هي مادة أساسية في العالم ليس فقط هنا، ولكن لابد من البحث عن مكان هذه المواد وكيف هي طريقة استغلالها.

نعود لغار جييلات، غار جييلات فيه المواد المعدنية ولو أنه غني بنسبة 57% من الحديد، فيه كذلك مادة الفوسفور، بقينا لسنوات عديدة نبحث عن الطريقة التي تستخرج منها هذه المادة، ومادة الفوسفور تعتبر سما للحديد، لكن لم نجد طريقة لذلك، وحتى لدى المخابر الموجودة في العالم، لم نجد طريقة لنزع مادة الفوسفور من هذا المعدن.

ومادة الحديد المعدني ثمنا باهظ في السوق الدولية أما تكاليف الإنتاج والنقل، لما نقارنها مع السعر فهي ليست اقتصادية.

فرص شغل جديدة وبكثرة.

فيما يخص مناطق الصحراء، لماذا وضعنا أنبوب غاز أحدهما لجانت وآخر لتمنراست.. هل يوجد ماء؟ معلوم أن السكان لا بد لهم من الماء والطاقة، ولكننا نفكر في المستقبل في استغلال هذه الثروات المعدنية في المنطقة. لا نستطيع أن نؤسس صناعة محلية إذا لم نملك الطاقة والماء، وسنكتف أشغال البحث والتنقيب في هذه الجهة من البلد.

أذكر فقط أن هذا لا ينطبق على المناجم فحسب ولكن حتى المحروقات.

في الهقار، للأسف، جيولوجيا، ليست هناك إمكانيات فيما يخص المحروقات ولكن جنوب الهقار، في تامسنة، في تافاسست، ليس بعيدا عن النيجر، بدأنا البحث عن المحروقات في هذه الجهة.

وكذلك فيما يخص ولايات إليزي، تمنراست، كم من قرية عندها طاقة شمسية؟ لا تكفي، أعلم بذلك سنزيد، ولكن حرام هذا الكلام الذي يقال: «حقرونا!» أنا لا أقبلها، لأنني أعلم ماذا نفعول وليست هناك منطقة أعز إلينا، مثل هذه المناطق بكل احترام؛ وفي الخميس الماضي التقيت مع إخوان أتوا من تمنراست وإليزي، تكلمنا عن كل شيء، تكلمنا عن الكثير من الأشياء التي تفضل بها الأخ من إليزي، تكلمنا عن الشغل، تكلمنا عن أهرير، تكلمنا عن الطاقة، في كل الجوانب وعلى كل حال بابي مفتوح، المكتب مفتوح لجميع الأخوات والإخوة، فليتفضلوا إذا كانت فيه انشغالات إضافية.

فيما يخص الوكالات، هناك وكالتان اليوم، واحدة لرخص الاستغلال والأخرى للمراقبة والخرائط الجيولوجية، هناك بعض المشاكل فيما بينهما.

أنجزنا واحدة - كما قلنا - خصيصا للجانب التقني والعلمي فيما يخص الخرائط الجيولوجية إلخ...، وبنك المعطيات، والأخرى تتكفل بكل شيء فيما يخص الرخص والرقابة.

قبل وضع أي منجم، من الضروري إبداء رأي الولاية وإلا فلا نعطي شيئا، أنا على علم أن هناك مشاكل، نحاول كيف نعالجها حتى بالطريقة التنظيمية، ونفسح المجال للمسؤولين المحليين كالبليات أو الولايات لإبداء رأيهم، قبل أن يعطي الوالي رأيه، سنجد حلا لهذا المشكل الذي

طرح فعلا.

المشكل الثاني الذي طرحه الأخوات والإخوة، هو كيف نشجع البلديات لرخص المناجم... إلخ.

ربما سنعطي لها هذه الإمكانية، وأنا تكلمت داخل الحكومة لمنح جزء من الرسوم للبلديات التي عندها المناجم، وربما هذه ستسهل لها الأمور وتساعدنا في حل بعض المشاكل التي تعرفها البلدية في الطرق مثلا، لأن وجود منجم فيها يعطي فرصا للشغل ونوفر لها كذلك الإمكانيات المالية، ولهذا نحاول أن نطبق هذا ولكن لا يمكن أن نأتي به في هذا القانون، إنما في قانون المالية ومن خلاله نرى كيف نعالج هذا الوضع.

فيما يخص القنادسة، نحن اليوم نحاول أن ندرس كيف نرفع إنتاج الفحم في هذه المنطقة. مشاكل القنادسة: المنجم أغلق في 1957 أو 1958 هو مغلق منذ ذلك التاريخ، نعم تركوا هضبات من الفحم الحجري، هناك تجربة منذ 5 أو 6 سنوات من طرف سوناطراك لإعادة تمويل هضبة الفحم، لكن سوناطراك لا تستطيع أن تقوم بكل شيء، سندرس الأمور وكيف يتم التمويل من طرف الولاية والسلطات هناك، أعطينا لهم نموذجا كمثال يستطيعون العمل من خلاله، المثال نجح وربما سنساعد أكثر السلطات المحلية، لكي يعالجوا الأماكن الأخرى الموجودة فيها هذه المشاكل. فيما يخص الرمال، منعنا بعض المتعاملين الذين يستخرجون الرمال من بعض المناطق المحمية وشرطة المناجم، عددهم اليوم حوالي 70 شرطيا وسنرفع العدد لكي يراقبوا بأكثر فعالية جميع المناجم والمحاجر التي كانت فيها بعض المشاكل وأنا على علم بها.

سيدي الرئيس،

أشكركم، لقد حاولت أن أجيب على جميع الأسئلة وانشغالات الأخوات والإخوة، أعضاء هذا المجلس الموقر، أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ طبعا النقاش في الصبيحة كان ثريا وتعرض لجوانب مختلفة خاصة بقطاع المناجم وفي بعض المرات خرج عن إطار المناقشة إلى مواضيع تهم قضايا أخرى وطنية تخص البلد عامة.

المهم في النقاش، ليس في طرح الأسئلة وسماع الأجوبة فقط، وإنما أيضا في لفت الانتباه لتتولى السلطات المعنية

التكفل بالقضايا التي تثار تحت قبة هذه الغرفة، غرفة البرلمان، أما القضايا التي أثيرت أو لم يتم التكفل بها بسبب الظرف الضيق، فإن الإخوة المساعدين للسيد الوزير موجودون هنا وقد سجلوها وسوف تكون موضوع دراسة وعناية من قبل الوزارة.

بودي أن أشكر الجميع على تدخلاتهم، والشكر موصول إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة المختصة.

ستستأنف أشغال مجلسنا غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحا، وستخصص الجلسة لعرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة بعد منتصف النهار

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 25 ربيع الثاني 1435
الموافق 26 فيفري 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587